

حروف المعاني في الجزأين الأول والثاني من (فتح الباري بشرح صحيح البخاري)

لابن حجر العسقلاني: (التركيب والدلالة)

التركيب في الحروف المختصة بالفعل: حرف النصب (لن) نموذجًا

إعداد الدكتورة: رزنة بنت هزاع بن غلاب المطيري

جامعة حفر الباطن - المملكة العربية السعودية

razanhazza18@gmail.com

المستخلص

تناولت هذه الدراسة حروف المعاني التي تركّبت مع غيرها، وأدّت معنىً جديدًا لم تكن لتؤدّيه قبل التركيب، وهي دراسة تطبيقية في الجزأين الأول والثاني من كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر العسقلاني، ويشمل: كتاب بدء الوحي، كتاب الإيمان، كتاب العلم، كتاب الوضوء، كتاب الغسل، كتاب الحيض، كتاب التيمم، كتاب الصلاة، كتاب مواقيت الصلاة، كتاب الأذان. وتتناول حروف المعاني المختصة فقط - وهي التي لا تشارك شيئًا من القسمين الآخرين أي الأسماء والأفعال - من حيث تركيبها وأثره في المعنى. وهي بذلك تهدف إلى الوقوف على أشهر حروف المعاني المركبة، مع ذكر معانيها وأحكامها النحوية، وذكر آراء النحاة حول تركيب هذه الحروف وبساطتها، وأثر تركيب الحروف في المعنى والحكم، والإفادة من شواهد الحديث الشريف في الدراسات النحوية. واعتمدت الباحثة في هذه الرسالة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على نصوص النحويين، ويقارن بين هذه النصوص، ويحللها، ويخرج بالنتائج، وتطبيق ذلك على الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في مادة البحث، ثم تحليل الشاهد الحديثي بالرجوع إلى كتب الشروح، وبيان موضعه، وتوضيح ما يحتاج إلى التوضيح. واعتمد هذا البحث على عدد من المصادر القديمة في الميادين المتصلة به، فمن المصادر العربية القديمة كتب النحو، وكتب حروف المعاني، وكتب الحديث الشريف، بالإضافة لكتب اللغة، والدواوين الشعرية ... وقام البحث على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، ثم خاتمة، وفهارس فنية. وقد تناولت المقدمة أساسيات البحث، وحُصص التمهيد للتعريف بالحرف والتركيب، وتناول الفصل الأول التركيب في الحروف المختصة بالاسم، وحُصص الفصل الثاني للتركيب في الحروف المختصة بالفعل، وتناول الفصل الثالث التركيب في الحروف المشتركة بين الاسم والفعل، وأفرد الفصل الرابع للتركيب في الحروف المستقلة لا مختصة ولا مشتركة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: التعرف على معاني هذه الحروف في الحديث الشريف، والوقوف على اختلاف النحاة في تركيب هذه الحروف وبساطتها. وأنّ الأصل في الحروف عدم التركيب، فالتركيب فرع عن البساطة، وإنّما يتعيّن إن دلّ عليه دليل ظاهر قاطع. ومن توصيات البحث: ضرورة الاستفادة من شواهد الحديث الشريف في الدراسات النحوية، فهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد القرآن الكريم. واختلاف النحاة في الاحتجاج بالأحاديث الشريفة؛ لأنّها رُويت بالمعنى، ليس معناه أنّ جميعها قد رُوِي بالمعنى، وإنّما رُوِي معظمها باللفظ كما في كتب الصحاح الستة. ودراسة هذه الحروف المركبة في بقية الأجزاء الأخرى من الكتاب الذي يقع في سبعة عشر مجلدًا، للتعرف على معانيها الأخرى التي لم ترد في الجزأين الأول والثاني، ولمعرفة ما كثر استخدامه منها في الحديث الشريف، وأثر تركيب هذه الحروف في المعنى والحكم، فقد أدّت معاني لم تكن لتؤديها وهي مفردة، ك (كأنّ، وإذّ ما، ولمّا، وآلاً، وهلاً، ولولاً، ولوماً)، وتغيّرت أحكامها السابقة بعد التركيب أيضًا، فالحروف إذا رُكِّب بعضها مع بعضٍ تغيّرت أحكامها ومعانيها.

كلمات مفتاحية: حروف المعاني - التركيب - الدلالة.

(Letters of meanings in the 1st and 2nd parts of (Fath al-Bari in explanation of Saheeh al-Bukhari) for Ibn Hajar al-Asqalani: Syntax and Semantics)

Razna Haza'a Ghalab Al-Mutairi

Abstract

This study dealt with the letters of meanings that were combined with others, and they performed a new meaning that they could not perform before the composition, and it is an applied study in the first and second parts of the book (Fath Al-Bari with the Explanation of Sahih Al-Bukhari) by Al-Hafiz Ibn Hajar Al-Asqalani, and it includes: The beginning of the revelation, the book of faith, a book Science, ablution book, washing book, menstruation book, tayammum book, prayer book, prayer times book, azan book. The letters deal with pure meanings only - which do not share anything of the other two parts, i.e. nouns and verbs - in terms of their composition and its effect on meaning. In this way, it aims to study the most famous letters of compound meanings, with their meanings and grammatical provisions, and the grammarians' opinions about the composition and simplicity of these letters, the effect of the composition of letters on meaning and judgment, and to benefit from the evidence of the noble hadith in grammatical studies. In this thesis the researcher relied on the descriptive and analytical method, which relies on the texts of the grammarians, compares these texts, analyzes them, and comes up with the results, and applies that to the noble prophetic hadiths contained in the research material, then analyzes the hadith witness by referring to the books of commentaries, indicating its position, and clarifying its position. What needs clarification.

This research relied on a number of ancient sources in the fields related to it, from the ancient Arabic sources books of grammar, books of letters of meanings, books of the noble hadith, in addition to language books and poetry collections ... The research was based on an introduction, an introduction, four chapters, and then a conclusion. And technical indexes. The introduction dealt with the basics of the research, the preface was devoted to the definition of the letter and the composition, and the first chapter dealt with the composition in the letters concerned with the noun, and the second chapter was devoted to the composition in the letters that are actually specialized, and the third chapter dealt with the composition in the common letters between the noun and the verb, and the fourth chapter was devoted to the composition in independent letters, not specialized Nor shared. The study concluded with several results, most notably: Identify the meanings of these letters in the noble hadith, and examine the different grammarians in the composition and simplicity of these letters. And that the basic principle in the letters is not to synthesize, so the composition is a branch of simplicity, rather it must be indicated by clear and conclusive evidence.

Among the recommendations of the research: The necessity of making use of the evidence of the noble hadith in grammatical studies, as it is the second origin of the principles of martyrdom after the Holy Quran. And the difference of grammarians in invoking the hadiths. Because it was narrated with the meaning, it does not mean that all of them were narrated with the meaning, but rather that most of them were narrated with verbal, as in the six books of the chapter. And the study of these ligatures in the rest of the other parts of the book, which is located in seventeen volumes, To get acquainted with its other meanings that were not mentioned in the first and second parts, and to know what was frequently used thereof in the noble hadith, and the effect of the synthesis of these letters on meaning and judgment, as they performed meanings that they could not perform while they were singular, such as (as if, what, and when, not, and hello) And if not, and Luma), and its previous rulings changed after the composition as well, so if the letters are combined with each other, their rulings and meanings will change.

Keywords: letters of meanings - syntax - connotation.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

دراسة حروف المعاني جانب بارز من جوانب النحو العربي، فلا تخفى العناية التي أولاها النحويون حروف المعاني في مصنفاتهم بدءاً من كتاب سيبويه الذي أفرد لها باباً خاصاً سماه: ”باب عدة ما عليه الكلام“^(١) وانتهاء بكتب المتأخرين ووضعهم مصنفات مستقلة في حروف المعاني كالزجاجي في (حروف المعاني) و(اللامات)، وابن خالويه في (الألفات)، والرُّماني في (معاني الحروف)، والهرودي في (الأزھية في علم الحروف)، ومكي بن أبي طالب القيسي في (اختصار القول في الوقف على (كلا) و(بلى) و(نعم))، والإربلي في (جواهر الأدب في معرفة كلام العرب)، والمالقي في (رصف المباني في شرح حروف المعاني)، والمرادي في (الجنى الداني في حروف المعاني) ...

أهمية الموضوع:

لما كان هذا الموضوع من الدقة والأهمية بمكان - حيث إنّ حروف المعاني يكون تركيب الكلام عليها في أكثره، وفائدته تتم بالرجوع إليها في أغلبه - أردت الكتابة فيه إذ بهذه الحروف تتجلى كثير من المعاني وتتضح دلائل الأساليب.

وقد أشار المالقي إلى أهمية الحروف بقوله: ”وكانت الحروف أكثر دوراً، ومعاني معظمها أشدّ غوراً، وتركيب أكثر الكلام عليها، ورجوعه في فوائده إليها“^(٢).

كما أشار إلى جهود العلماء للتأليف في هذا الباب فقال: ”فوجدت منهم مَنْ أغفل بعضها وأهمّل، ومَنْ تسامح في الشرح وتسهّل، ومَنْ اختصر منها وأسهب، ومن ركب البسيط وبسط المركب، ومن شتت ألفاظها وعدّد، وأطال الكلام لغير فائدة وردّد“^(٣).

ويقول المرادي: ”فإنّه لما كانت مقاصد كلام العرب، على اختلاف صنوفه، مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صرّفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها. وهي مع قلتها، وتيسر الوقوف على جملتها، قد كثر دورها، وبعُد غورها، فعزّت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها“^(٤).

وهذا يدل على اهتمام العلماء بالحروف اهتماماً خاصاً؛ إذ درسوا معانيها المختلفة، واستعمالاتها النحوية، ومواضع إعمالها، وإهمالها، وزيادتها، وحذفها، وإبدالها، وإعلالها، وإدغامها، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بها؛ وذلك لإحساسهم بأهمية هذه الحروف، وما تؤديه من دور في اللغة العربية.

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية بولاق، 1316هـ-1916م)، 304/2. كما تناول الحديث عن الحروف متفرقة في أثناء الكتاب: 408/1، 418، 459.

(٢) أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط 3، تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط (دمشق: دار القلم، 1423هـ-2002م)، 97.

(٣) رصف المباني: 97-98.

(٤) الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، وأ.د. محمد نديم فاضل (بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ-1992م)، 19.

والتركيب ظاهرة لغوية تستحق البحث والدراسة، وأعني به هنا ضم حرف إلى آخر، ثم استخلاص حرف آخر من مجموع الحرفين، مثال ذلك: (لولا) فإنّها تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، نحو: لولا زيدٌ لأكرمك، ومعناه: أنّ الإكرام امتنع لوجود زيد، فهي مركبة من حرفين، والأصل فيها: (لو) أضيفت إليها (لا)، و(لو) قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، فلما رُكبت معها (لا) ومعناها النفي؛ انتفى الامتناع، فصار إيجاباً؛ لأنّ نفي النفي إثبات.

ولذا يقول ابن يعيش: ”اعلم أنّ هذه الحروف مركبة تدلّ مفرداتها على معنى، وبالضمّ والتركيب تدلّ على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب“.⁽⁵⁾

وقد قسم النحاة الحرف تقسيمات عدّة؛ ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:

- محض وهو الذي لا يقع في الكلام إلّا حرفاً، ومشترك وهو المشارك للأسماء أو الأفعال أو كليهما.⁽⁶⁾
- عامل لا غير، وغير عامل لا غير، وعامل وغير عامل.⁽⁷⁾
- بسيط، ومركب.⁽⁸⁾
- أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي.⁽⁹⁾
- مختصّ بالاسم، ومختصّ بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل.⁽¹⁰⁾

أهمية البحث:

استعنت بالله عز وجل واستخرته، ثم استشرت؛ فوق اختياري على موضوع: (حروف المعاني في الجزأين الأول والثاني من (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن حجر العسقلاني: التركيب والدلالة) للأسباب الرئيسة التالية:

- نظراً لما تمثله هذه الحروف من جوانب بارزة في النحو العربي، واهتمام العلماء بها أردت أن يكون موضوع الدراسة في مرحلة الدكتوراه في هذا المجال.
- تُعدّ هذه الحروف من أشهر حروف المعاني التي تركبت مع غيرها، وأدّت معنىً جديداً لم تكن لتؤدّيه قبل التركيب، وهي: (ألاً، أمّا) حرفا التنبيه والاستفتاح، (بلى) حرف الجواب، (كلاً) حرف الردع والزجر، (كانّ) حرف التشبيه، (لكنّ) حرف الاستدراك، (لما) حرف الجزم، (إنّ، لنّ) حرفا النصب، (إنّ ما) حرف الشرط، (إمّا) حرف العطف، (ألاً، هلاً، لولاً، لوما) حروف التحضيض.

⁽⁵⁾ موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني (القاهرة: المكتبة التوفيقية)، 66/8.

⁽⁶⁾ ينظر: أحمد بن عبد السيد الإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق: د. إميل بدیع يعقوب (بيروت: دار النفائس، 1412هـ - 1991م)، 22. ومثال ذلك: (على) تكون حرفاً من حروف الجر، نحو: (زيدٌ على الجبل)، وتكون فعلاً، نحو: (زيدٌ غلاً الجبل)، وتكون اسماً، نحو: (جنّت من عليه)، أي: فوقه. ينظر: جواهر الأدب: 375، ووصف المباني: 433، والجنى الداني: 470-471.

⁽⁷⁾ ينظر: وصف المباني: 100-101.

⁽⁸⁾ ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ - 1998م)، 2363/5.

⁽⁹⁾ ينظر: الجنى الداني: 25-29.

⁽¹⁰⁾ ينظر: المصدر السابق: 25.

- تُعدّ أيضاً من الحروف التي كثر الخلاف حول تركيبها وبساطتها.
- أنّ الغاية من النحو هي خدمة القرآن الكريم والحديث الشريف مصدري التشريع الإسلامي؛ لذا خصصت هذا البحث لدراسة هذه الحروف في الحديث النبوي الشريف من حيث التركيب وأثره في المعنى، وكتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) من أعظم شروح البخاري، وأهمها على الإطلاق، ومن أكثرها شهرة وانتشاراً، وقد أثنى عليه العلماء، قال السيوطي: ” وصنّف التصانيف التي عمّ النفع بها، كشرح البخاري الذي لم يصنّف أحدٌ في الأولين ولا في الآخرين مثله “. (11)

حدود البحث:

هذا البحث يتناول حروف المعاني المحضة (12) فقط - وهي التي لا تشارك شيئاً من القسمين الآخرين أي الأسماء والأفعال - من حيث تركيبها وأثره في المعنى، ومعانيها، وأحكامها النحوية. ولا يشمل جميع الأدوات فالأدوات هي الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف؛ لأنّ تلك الأدوات تحتاج لدراسات مستقلة مستفيضة لا يسعها مجال هذه الدراسة.

كما أنّ هذا البحث دراسة تطبيقية في الجزأين الأول والثاني من كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر العسقلاني، ويشمل: كتاب بدء الوحي، كتاب الإيمان، كتاب العلم، كتاب الوضوء، كتاب الغسل، كتاب الحيض، كتاب التيمم، كتاب الصلاة، كتاب مواقيت الصلاة، كتاب الأذان.

أهداف البحث:

- الوقوف على أشهر حروف المعاني المركبة، مع ذكر معانيها وأحكامها النحوية.
- ذكر آراء النحاة حول تركيب هذه الحروف وبساطتها.
- أثر تركيب الحروف في المعنى والحكم.
- الاستفادة من شواهد الحديث الشريف في الدراسات النحوية.

أسئلة البحث:

- ما المراد بالتركيب؟.
- ما دواعي التركيب، وفوائده؟.
- ما أثر التركيب في حروف المعاني؟.

(11) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، طبقات الحفاظ، تحقيق: د. علي محمد عمر (مكتبة الثقافة الدينية، 1417هـ - 1996م)، 579.

(12) بمعنى أنّها لا تقع إلا حرفاً.

التعريف بأهم مصطلحات البحث:

التركيب: المركّب عند النحاة: ⁽¹³⁾ هو ما رُكِبَ من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد. والتركيب: " جمع الحروف البسيطة، ونظمها لتكون كلمة ". ⁽¹⁴⁾

حروف المعاني: هي التي يُعنى بها النحويون، والتي جاءت لتدلّ على معانٍ في غيرها، نحو: مِنْ وَ إِلَى وَ ثُمَّ وَ غير ذلك. ⁽¹⁵⁾

الحروف المختصّة بالاسم أو الفعل: يقول ابن يعيش: " ... إنّ الحرف إنّما يعمل إذا اختصّ بالمعمول نحو حروف الجرّ فإنّها مختصّة بالأسماء، ونحو حروف الجزم اختصّت بالدخول على الأفعال ". ⁽¹⁶⁾

الحروف المشتركة بين الاسم والفعل: قال المرادي: " أمّا المشترك فحقّه ألاّ يعمل، لعدم اختصاصه بأحدهما ". ⁽¹⁷⁾

الحروف المستقلة: وهي أحرف الجواب والتصديق مثل: بلى، كلاً، نعم، جبر، بجل، أجل.

الدراسات السابقة:

- 1 - (التركيب في المفردات والأدوات: صوره وآثاره) بحث ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، أ.د. محمد غالب عبد الرحمن وراق، 1983م.
 - 2 - (حروف المعاني المركّبة، وأثر التركيب فيها) بحث نُشر في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، أ.د. فائزة عمر المؤيد، 1422هـ.
 - 3 - (حروف المعاني العاملة في سنن أبي داود معانيها وأحكامها واستعمالاتها) بحث دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، للطالب: عبد العزيز عبد الله الرومي، 1423هـ-1424هـ.
 - 4 - (التركيب في حروف المعاني، وأثره في المعنى والإعراب) بحث ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، للطالب: مسفر عويض الحربي، 1428هـ-2007م.
 - 5 - ((لولا) في القرآن الكريم: دلالاتها واستعمالاتها النحوية) بحث ماجستير، كلية الآداب للبنات بالدمام، جامعة الدمام، للطالبة: رزنة هزاع المطيري، 1431هـ-2010م.
- خطة البحث:** قام هذا البحث على مقدمة، وتمهيد تناولت فيه تعريف الحرف والتركيب، وأربعة فصول، هي: الفصل الأول: التركيب في الحروف المختصّة بالاسم، والفصل الثاني: التركيب في الحروف المختصّة بالفعل، والفصل الثالث: التركيب في الحروف المشتركة بين الاسم والفعل، والفصل الرابع: التركيب في الحروف المستقلة لا مختصّة ولا مشتركة. بالإضافة إلى خاتمة تناولت أهم النتائج والتوصيات.

⁽¹³⁾ ينظر: أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني، رسالتان في اللغة (منازل الحروف - الحدود)، حققهما وعلق عليهما وقدم لهما: إبراهيم السامرائي (عفان: دار الفكر، 1984م)، 70.

⁽¹⁴⁾ الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، التعريفات، ط 2، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003م)، 60.

⁽¹⁵⁾ ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ط 6، تحقيق: د. مازن المبارك (بيروت: دار النفائس، 1416هـ - 1996م)، 54.

⁽¹⁶⁾ شرح المفصل: 186/1.

⁽¹⁷⁾ الجنى الداني: 27.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على نصوص النحويين، ويقارن بين هذه النصوص، ويحللها، ويخرج بالنتائج، وتطبيق ذلك على الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في الجزأين الأول والثاني من كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن حجر العسقلاني، ثم تحليل الشاهد الحديث بالرجوع إلى كتب الشروح، وبيان موضعه، وتوضيح ما يحتاج إلى التوضيح.

ورُتبت أقوال النحاة في كل فصل ترتيباً زمنياً. وخرجت النصوص الشعرية والحديثية والقراءات والأمثال من مصادرها. وترجمت للأعلام المغمورين فقط، ورجعت في ترجمتهم إلى كتب الطبقات والتراجم.

واعتمد هذا البحث على عدد من المصادر القديمة في الميادين المتصلة به، فمن المصادر العربية القديمة كتب النحو ك (الكتاب) لسيبويه، و(المقتضب) للمبرد، و(الخصائص) لابن جني، و(شرح المفصل) لابن يعيش، و(شرح كافية ابن الحاجب) للرضي، و(شرح الكافية الشافية) لابن مالك، و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام، و(همع الهوامع) للسيوطي ...

وكتب حروف المعاني، ومنها: (حروف المعاني) للزجاجي، و(معاني الحروف) للرُّماني، و(الأزھية في علم الحروف) للهروي، و(اختصار القول في الوقف على (كلّ) و(بلى) و(نعم)) لمكي بن أبي طالب القيسي، و(جواهر الأدب في معرفة كلام العرب) للإربلي، و(رصف المباني في شرح حروف المعاني) للمالقي، و(الجنى الداني في حروف المعاني) للمراذلي، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام ...

وكتب الحديث الشريف، وشروحها، ومنها: (صحيح البخاري) للبخاري، و(فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن حجر العسقلاني، و(فتح الباري في شرح صحيح البخاري) لابن رجب الحنبلي، و(عمدة القاري شرح صحيح البخاري) لبدر الدين العيني، و(إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) للقسطلاني بالإضافة لكتب اللغة، والدواوين الشعرية ...

التمهيد:

(أ) الحرف:

الحرف قسم من أقسام الكلمة؛ وذلك لأنَّ الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، فالاسم يدل على الذات، والفعل يدل على معنى مجرد منها، والحرف هو الرابط بين الذات والمعنى. (18)

تعريفه:

الحرف في اللغة: (19)

الحرف واحد حروف التَّهَجِّي. ومنه قول الخليل: ” الحَرْف من حُرُوف الهجاء. وكلُّ كلمة بُنِيَتْ أداةً عاريةً في الكلام لتفرقة المعاني تُسمَّى حَرْفاً، وإنَّ كَانَ بناؤها بحَرْفَيْنِ أو أكثر مثلُ حَتَّى وَهَلْ وَبَلْ وَلَعَلَّ “ (20)

والحرف الطَّرْفُ والجانبُ، فحرف كلِّ شيءٍ طَرَفُهُ وشَفِيرُهُ وَحْدُهُ، وحَرْفا الرأس: شِقَّاه. وحرف السفينة: جانبُ شِقِّها.

ومنه حرف الجبل، أي: طرفه، وهو أعلاه المُحَدَّدُ. وهو مَسِيلُ الماء.

والحرف من الإبل: الناقة الضَّامرة الصُّلْبَةُ سَبَّهَتْ بحرف الجبل في شدتها وصلابتها.

قال ذو الرُّمَّة: (21)

جُمَالِيَّةٌ حَرْفٌ سِنَادٌ يَسْتَلُّهَا وَظِيفٌ أَرْجُ الْخَطْوِ رِيَانٌ سَهْوَقُ

والحرف: القراءة التي تُقرأ على أوجه. وما جاء في الحديث من قوله ﷺ: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ)، (22) أي: نزل على سبع لغات من لغات العرب.

وحرف الشيء: ناحيته، وفلان على حرف من أمره، أي: ناحية منه كأنه ينتظر ويتوقع، فإن رأى من ناحية ما يُجِبُّ وإلا مال إلى غيرها.

(18) ينظر: حسن عباس، النحو الوافي، (مصر: دار المعارف، 1974م)، 66/1.

(19) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1421هـ - 2001م)، مادة (ح ر ف)، 183، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جهمرة اللغة، حققه وقدم له: د. رمزي منير بعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1987م)، مادة (ح ر ف)، 517/1، وجار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: أ. عبد الرحيم محمود (بيروت: دار المعرفة)، مادة (ح ر ف)، 80، ومحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، إخراج: دائرة المعاجم في مكتبة لبنان (بيروت: مكتبة لبنان، 1988م)، مادة (ح ر ف)، 55، وجمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، حققه وعلّق عليه ووضع حواشيه: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003م)، مادة (ح ر ف)، 50/9، وأبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، اعتنى به ورثته وفصله: حسان عبد المنان (الرياض - عمان: بيت الأفكار الدولية)، مادة (ح ر ف)، 364.

(20) العين: 183.

(21) غيلان بن عقبة بن مسعود ذو الرُّمَّة، ديوان ذي الرُّمَّة، شرحه وضبط نصوصه وقدم له: د. عمر فاروق الطَّبَّاع (بيروت: دار الأرقم، 1419هـ - 1998م)، 304. والبيت من شواهد: العين: 183، وأبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تهذيب اللغة، إشراف: محمد عوض مرعب، علّق عليها: عمر سلامي، وعبد الكريم حامد، تقديم: أ. فاطمة محمد أصلان (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1421هـ - 2001م)، 12/5، وأبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ - 2000م)، 306/3، ولسان العرب: 51/9.

جُمَالِيَّةٌ ناقة تشبه الجمل في خلقها وضخمها. الحَرْف: الناقة الضامرة. سِنَاد: مشرفة. الوظيف: عظم الساق. أَرْجُ الخطو: طويل الخطو. السهوق: الطويل. ينظر: لسان العرب: 272/3-273.

(22) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه)، اعتنى به: حسان عبد المنان (الأردن - السعودية: بيت الأفكار الدولية)، كتاب: الخصومات، باب: كلام الخصوم بعضهم في بعض، ح 2419، وكتاب: فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، ح 4992.

والحرف الوجه الواحد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ١١﴾، (٢٣) أي: على وجه واحد، وهو أن يعبد الله على السَّراء دون الضَّرَّاء، أو على شكٍّ، أي: لا يدخل في الدين على ثباتٍ وتمكُّنٍ؛ ”فهو إن أصابه خير - من صحَّة وكثرة مال ونحوهما - اطمأنَّ به، وإن أصابته فتنة - أي شر، من مرض أو فقر أو نحوهما - انقلبَ على وجهه عنه“ (٢٤).

والتحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه. وهي قريبة الشَّبه. قال الله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ (٢٥) وإذا مال إنسان عن الشيء قيل: تحرَّفَ وانحرف واحرورف.

والحرف: الأداة التي تُسمَّى الرَّابطة؛ لأنَّها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل، ك (عَنْ، وعلى) ونحوهما. وجمعه أَحْرَفٌ وَحُرُوفٌ، وحروف الهجاء أطراف الكلمة، والحروف العوامل في النحو أطراف الكلمات الرَّابطة بعضها ببعض.

فمعاني الحرف لغة تدور حول الطرف والجانب والناحية والوجه الواحد.

وسبب تسميته حرفاً؛ (٢٦) أنَّ الحرف في اللغة هو الطرف، وحرف كل شيء ناحيته كحرف الجبل والنهر والسيف وغيره.

وذكر الزجاجي سبب تسمية الحرف حرفاً فقال: ”وسمِّي القسم الثالث حرفاً؛ لأنَّه حد ما بين هذين القسمين ورباط لهما، والحرف حد الشيء، فكأنَّه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها“ (٢٧).

الحرف في الاصطلاح:

عرَّف سيبويه الحرف فقال: ”... وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ ... وَأَمَّا مَا جَاءَ لِمَعْنَى وَلَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ فَنَحْوُ:

نُتِّمٌ، وَسَوْفَ، وَوَاوُ الْقِسْمِ، وَلَامُ الْإِضَافَةِ وَنَحْوُ هَذَا“ (٢٨).

(٢٣) سورة الحج، الآية: ١١.

(٢٤) أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: محمد محيي الدين عبد الحميد (صيدا: المكتبة العصرية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، ٣٧.

(٢٥) سورة المائدة، الآية: ١٣.

(٢٦) ينظر: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن الوراق، علل النحو، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم محمد الدرويش (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ١٣٩، وأبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداي (دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ١٤/١، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، المرتجل، تحقيق ودراسة: علي حيدر (دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م)، ٢٤، وأبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: د. فخر صالح قداره (بيروت: دار الجيل، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ٣٥، وأبو الحسن علي بن سليمان الحيدرة اليميني، كشف المشكل في النحو، تحقيق: د. هادي عطية مطر (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، ٢١٠-٢٠٩/١، وأبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ط ٢، تحقيق: غازي مختار طليمات، و د. عبد الإله نبهان (بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠١م)، ٤٥/١، والجنى الداني: ٢٣-٢٤.

(٢٧) الإيضاح في علل النحو: ٤٤.

(٢٨) الكتاب: ٢/١. وينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (عالم الكتب)، ٣/١، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله المزربان السيرافي، شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، و د. محمود فهمي حجازي، و د. محمد هاشم عبد الدايم (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ٦٠/١-٦١، وأبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، الإيضاح، ط ٢، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان (بيروت: عالم الكتب، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، ٧٢، وأبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، ط ٢، تحقيق: حامد المؤمن

وقال السيرافي في شرحه للتعريف: ” وإن سأل سائل فقال: لم قال: وحرف جاء لمعنى، وقد علمنا أنّ الأسماء والأفعال جنّ لمعان؟ قيل له: إنّما أراد: وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، وذلك أنّ الحروف إنّما تجيء للتأكيد، كقولك: (إنّ زيداً أخوك)، وللنفي كقولك: (ما زيد أخاك) و (لم يقيم أبوك)، وللعطف كقولنا: (قام زيد وعمر) ولغير ذلك من المعاني التي تحدث في الأسماء والأفعال، وإنّما تجيء الحروف مؤثرة في غيرها بالنفي والإثبات، والجمع والتفريق، وغير ذلك من المعاني “⁽²⁹⁾.

كما رجّح ابن فارس رأي سيبويه في تعريف الحرف فقال: ” وقد أكثر أهل العربية في هذا، وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه، أنّه الذي يفيد معنى ليس باسم ولا فعل. نحو قولنا: (زيدٌ منطلقٌ) ثم تقول (هل زيدٌ منطلقٌ؟) فأفدنا ب (هل) ما لم يكن في (زيد) ولا (منطلق) “⁽³⁰⁾.

ويعترض البطلوسي على تعريف الزجاجي للحرف بأنّه (مادلّ على معنى في غيره)⁽³¹⁾ قائلاً: ” هذا الحد غير صحيح عند متأمليه حتى يزداد فيه: ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة. أو يقال كما قال سيبويه: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ... وهو حدّ صحيح لا مطعن فيه “⁽³²⁾. كما ذكر حدوداً كثيرة للحرف عند النحاة.⁽³³⁾

وقد اختلف النحاة في تحديد مفهوم الحرف، فالزجاجي أفرد باباً خاصاً، تحدث فيه عن اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف.⁽³⁴⁾

كما أورد ابن يعيش خلافاً كثيرة للنحاة في تحديد مفهوم الحرف،⁽³⁵⁾ وبين المرادي في مقدمة كتابه أهمية وضع تعريف لحرف المعنى.⁽³⁶⁾

ومع ذلك فقد اعترض بعض النحويين على تعريف الحرف وحدّه وقالوا: إنّ كلمة محصورة. وقد أنكر المرادي ذلك فقال: ” قال بعض النحويين: لا يُحتاج في الحقيقة إلى حدّ الحرف؛ لأنّه كَلِمٌ محصورة. وليس كما قال. بل هو ممّا لا بُدّ منه، ولا يُستغنى عنه، ليرجع عند الإشكال إليه، ويُحكم عند الاختلاف بحرفيّة ما صدق الحدّ عليه “⁽³⁷⁾.

ومنهم من قال: الحرف ما دلّ على معنى في غيره⁽³⁸⁾ فقط،⁽³⁹⁾ نحو: مِنْ وإلى وثُمَّ، ف (مِنْ) تدخل للتبعية⁽⁴⁰⁾ وتدلّ على تبعية غيرها، لا على تبعية نفسها، نحو: أخذتُ درهماً من مال زيد، ف (مِنْ) تدخل لتبعية المال، والبعض هو الدرهم من المال. وكذلك سائر حروف المعاني.

(بيروت: عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية)، 47، وأبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسانيلها وسنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له: د. عمر فاروق الطباع (بيروت: مكتبة المعارف، 1414هـ - 1993م)، 87، وأسرار العربية: 36.

(29) شرح الكتاب: 52/1.

(30) الصاحبي في فقه اللغة العربية: 87.

(31) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 54.

(32) أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي (بيروت: دار الطليعة)، 74-75.

(33) ينظر: المصدر السابق: 74-79.

(34) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 46، 54-55.

(35) ينظر: شرح المفصل: 471/8-474.

(36) ينظر: الجنى الداني: 20-22.

(37) المصدر السابق: 20.

(38) ينظر: علل النحو: 142، والإيضاح في علل النحو: 54، وعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، ساعدت جامعة اليرموك في دعم تحقيقه (بيروت: مؤسسة الرسالة - إريد: دار الأمل، 1404هـ - 1984م)، 18، وأبو القاسم محمود بن

وقولهم: (ما دلّ على معنى في غيره) يخرج بذلك الفعل، وأكثر الأسماء. و (فقط) يخرج به من الأسماء ما يدلّ على معنى في نفسه، ومعنى في غيره كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط.

ويقول الرّماني: "الحرف: كلمة لا تدلّ على معنى إلا مع غيرها ممّا معناها في غيرها".⁽⁴¹⁾

وقال ابن يعيش في تعريفه للحرف بأنّه: "كلمة دلت على معنى في غيرها".⁽⁴²⁾

وقد أنكر على من قال في تعريفه للحرف (ما جاء لمعنى في غيره) بقوله: "وقولهم ما دلّ على معنى في غيره أمثل من قول من يقول ما جاء لمعنى في غيره؛ لأنّ في قولهم ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره".⁽⁴³⁾

وقولهم: (كلمة) جنس عام يشمل الاسم والفعل والحرف.⁽⁴⁴⁾ "وَعُلْمٌ مِنْ تَصْدِيرِ الْحَدِّ بِهِ أَنَّ مَا لَيْسَ بِكَلِمَةٍ فَلَيْسَ بِحَرْفٍ: كَهَمْزَتِي النَّقْلِ وَالْوَصْلِ، وَيَاءُ التَّصْغِيرِ. فَهَذِهِ مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ، لَا مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي. فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِكَلِمَاتٍ بَلْ أَبْعَاضُ كَلِمَاتٍ. وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ تَصْدِيرِ الْحَدِّ بِ (مَا)، لِإِبْهَامِهَا".⁽⁴⁵⁾

وعرّف ابن مالك الحرف بقوله: "الحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير".⁽⁴⁶⁾

وشرحه ابن عقيل بقوله: " (والحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً) - احترز من الإسناد اللفظي فإنّه يقبله نحو: مِنْ حَرْفٍ جَرٍّ، وَهَلْ حَرْفٌ اسْتِفْهَامٍ. (بنفسها ولا بنظير) - احترز من الأسماء الملازمة للنداء نحو: يَا قُلْ فَإِنَّهَا لَا تَقْبَلُ إِسْنَادًا وَضَعِيًّا

بنفسها، لكن لها نظير يقبله، نحو: رجل، فتقول: في الدار رجل. والحرف لا نظير له يقبله".⁽⁴⁷⁾

وبذلك فقد أجمع النحاة على أنّ الحرف لا يدلّ على معنى في نفسه، وخالفهم في ذلك الشيخ بهاء الدين محمد بن النحاس في (التعليقة) بقوله: إنّه يدلّ على معنى في نفسه.⁽⁴⁸⁾

عمر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، قدّم له وبوبه: د. علي بو ملحم (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1393هـ)، 379، والمرتل: 23، وكشف المشكل في النحو: 209/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 50/1، وشرح شذور الذهب: 37، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، معجم الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1998م)، 22/1.⁽³⁹⁾ ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 50/1، والجنى الداني: 20.⁽⁴⁰⁾ ينظر: الكتاب: 307/2، والمقتضب: 44/1، 137-136/4.⁽⁴¹⁾ رسالتان في اللغة: 67. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 471/8، وأبو علي عمر بن محمد الشلوبيني، التوطئة، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع (مكتبة الإيمان)، 113، وعلي بن مؤمن بن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري (1392هـ - 1972م)، 46/1، وعلي بن مؤمن بن عصفور، شرح جمل الزجّاجي (الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح (بيروت: عالم الكتب، 1419هـ - 1999م)، 101/1، وارتشاف الضرب: 2363/5، والجنى الداني: 20.⁽⁴²⁾ شرح المفصل: 471/8.⁽⁴³⁾ المصدر السابق. وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 50/1. يقول العكبري: "لأنّ الحدود الحقيقيّة دالّة على ذات المحدود بها. وقولنا (مآجاء لمعنى) بيان العلة التي لأجلها جاء، وعلّة الشيء غيره".⁽⁴⁴⁾ ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 471/8، والجنى الداني: 20.⁽⁴⁵⁾ الجنى الداني: 20.⁽⁴⁶⁾ محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقّدّم له: محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي، 1387هـ - 1967م)، 3.⁽⁴⁷⁾ بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المساعد على تسهيل الفوائد، ط 2، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، 1422هـ - 2001م)، 7-6/1. وينظر: محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون (جيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1410هـ - 1990م)، 10/1.⁽⁴⁸⁾ ينظر: بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النحاس، التعليقة على المقرب، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة (عمان: وزارة الثقافة، 1424هـ - 2004م)، 61-62، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي (صيدا: المكتبة العصرية، 1426هـ - 2006م)، 76-75/3.

أقسام الحروف:

قسّم الزجاجي الحروف إلى ثلاثة أقسام، هي:

حروف المعجم: وهي الأصوات التي لا تدلّ على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف، ولكنها أصل تركيبها.

والحروف التي هي أبعاد الكلم، نحو: العين من جعفر، والضاد من ضرب، وما أشبه ذلك، ونحو: النون من (أن) واللام من (لم) وما أشبه ذلك.

وأما حروف المعاني: فهي التي يُعنى بها النحويون، والتي جاءت لتدلّ على معانٍ غيرها، نحو: مِنْ وَإِلَى وَتَمَّ وغير ذلك.⁽⁴⁹⁾

خصائص الحرف:

تتميز الحروف بمميزات عن كل من الاسم والفعل، منها:

- أنّ الحرف لا يتألف منه ومن كلمة أخرى كلام، أي: لا يتألف الحرف مع الحرف ولا مع الاسم ولا مع الفعل؛ ذلك لأنّ الحرف جاء لمعنى في غيره فقط لا في نفسه - أي: في الاسم والفعل - فهو كالجاء منهما وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره. ولكن أفاد الحرف مع الاسم في النداء، نحو: يا زيد، ويا عبد الله، فالحرف والاسم قد اتألف منهما كلام مفيد في النداء؛ ذلك لأنّ حرف النداء (يا) ناب مناب الفعل (أدعو) أو (أنادي).⁽⁵⁰⁾

يقول سيبويه: ”... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يا بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت يا بدلا منها؛ لأنك إذا قلت: يا فلان، علّم أنّك تريده. ومما يدلّك على أنّه يتنصب على الفعل وأنّ يا صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب: يا إياك، إنّما قلت: يا إياك أغنى، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلا من اللفظ بالفعل.“⁽⁵¹⁾

⁽⁴⁹⁾ ينظر: الإيضاح في علل النحو: 54.

⁽⁵⁰⁾ ينظر: الكتاب: 147/1، والأصول في النحو: 40/1-41، والإيضاح: 72-73، وعمر بن ثابت الثماني، الفوائد والقواعد، دراسة وتحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1422هـ - 2002م)، 47-48، وعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان (الجمهورية العراقية: دار الرشيد - وزارة الثقافة والإعلام، 1982م)، 93/1-96، والمرتل: 27، وأسرار العربية: 38، واللباب في علل البناء والإعراب: 51/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 45/1، ومحمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي، شرح الرضي على الكافية، عمل: يوسف حسن عمر (بيروت: منشورات جامعة بنغازي - مطابع الشروق)، 33/1-34، وعبد العزيز بن جمعة القواس الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة: د. علي موسى الشوملي (الرياض: مكتبة الخريجي، 1405هـ - 1985م)، 192/1-193، وهمع الهوامع: 45/1-46.
⁽⁵¹⁾ الكتاب: 147/1.

- خلوه من علامات الأسماء والأفعال. (52)

يقول ابن جني: "والحرف ما لم تحسُّ فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو: (هل)، و (بل)، و (قد)، فلا تقول: مِنْ هَلْ، ولا قَدْ بَلْ. ولا تأمُرْ به". (53) ويقول ابن مالك في تمييز خصائص الحرف من الاسم والفعل: (54)

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَاءِ، وَأَلْ
بِتَا فَعَلَتْ وَأَتَتْ، وَيَا أَفْعَلِي
وَمُسْنَدٍ لِلْأَسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ
وَنُونِ أَقْبَلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي
فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ

- أن الحروف كلها مبنية؛ لم يُعرب منها شيء، لبقائها على أصلها في البناء؛ (55) ولأن أصل الإعراب هو الإبانة عن المعاني المختلفة، نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ)، في النفي، و (مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ؟)، في الاستفهام، و (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!)، في التعجب. فلو لم تُعرب الأسماء لالتبس معناها. (56)

- أن الحروف مفتقرة في بيان معانيها إلى غيرها، فلا يظهر معنى الحرف إلا بانضمامه إلى غيره من الأسماء والأفعال؛ فحروف الجر مثلاً تحتاج إلى المجرور، فإذا قلنا: (مِنْ) و (إِلَى)، لم يفهم المعنى إلا إذا اقترن الحرف بغيره من الأسماء أو الأفعال. (57)

- أنه لا يجوز أن يُخبر عنها، ولا يجوز أن تكون خبراً، فلا يُخبر عنها كما يُخبر عن الاسم، فلا نقول: (إلى منطلق)، ولا (عن ذاهب)، كما نقول: (الرجل منطلق)، و (زيد ذاهب)، ولا يجوز أن تكون خبراً، فلا نقول: (محمد إلى)، ولا (عمرو عن). (58)

(52) ينظر: اللعم في العربية: 46-47، والفوائد والقواعد: 25، والشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، البيان في شرح اللعم لابن جني، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حموية (عمّان: دار عمّار، 1423هـ - 2002م)، 16، وأبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، تحقيق: د. يحيى مراد (القاهرة: دار الحديث)، 14، والمرتل: 25، واللباب في علل البناء والإعراب: 51/1، ومحمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي (مكة المكرمة: دار المأمون للتراث - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1402هـ - 1982م)، 172/1، وشرح ألفية ابن معطي: 215/1، وأبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح: محمد محيي الدين عبد الحميد (صيدا: المكتبة العصرية، 1417هـ - 1996م)، 25/1، وأبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن محمد (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ - 1998م)، 37/1، وهمع الهوامع: 39/1، وأحمد بن سليمان بن كمال باشا، أسرار النحو، ط 2، تحقيق: د. أحمد حسن حامد (دار الفكر، 1422هـ - 2002م)، 76.

(53) اللعم في العربية: 46-47. (54) بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد (صيدا: المكتبة العصرية، 1415هـ - 1995م)، 21/1، 26-27.

(55) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 77، وأبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري، شرح اللعم، تحقيق: د. فائز فارس (الكويت: السلسلة التراثية، 1404هـ - 1984م)، 7/1، والمرتل: 35، وأسرار العربية: 52، وأوضح المسالك: 37/1، وشرح ابن عقيل: 43/1، وشرح الأشموني: 46/1، والشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ - 2000م)، 53/1، وهمع الهوامع: 58/1.

(56) ينظر: علل النحو: 142-143، والإيضاح في علل النحو: 77-82، والصاحبي في فقه اللغة العربية: 75، والمرتل: 34، وأسرار العربية: 40، واللباب في علل البناء والإعراب: 52-53، 55.

(57) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 474/8، وأوضح المسالك: 31-32، وشرح ابن عقيل: 37/1، وشرح الأشموني: 43/1، والتصريح بمضمون التوضيح: 44-47، وهمع الهوامع: 64/1.

(58) ينظر: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، ط 4، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420هـ - 1999م)، 37-40، وعلل النحو: 137، وأبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد الفوزي (القاهرة: مطبعة الأمانة، 1410هـ - 1990م)، 16/1، والفوائد والقواعد: 25، والمقتصد: 69-70، 78، والمرتل: 23، وأسرار العربية: 29، وكشف المشكل في النحو: 169/1، وأبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتبع في شرح اللعم، دراسة وتحقيق: د. عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994م)، 117/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 472/8، وشرح الكافية الشافية: 160/1، وشرح الرضي على الكافية: 33/1، وشرح ألفية ابن معطي: 215/1.

يقول ابن السراج: ” الحروف: ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً نحو: من، وإلى “.⁽⁵⁹⁾

- أنه لا يجوز أن يكون أحد جزئي الجملة المفيدة التي هي الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، نحو: (يقومُ زيدٌ) ف (يقومُ) فعل، و (زيدٌ) فاعله، فإذا قلنا: (ما يقومُ زيدٌ) ف (ما) أفادت في الجملة التي بعدها النفي، وليست هي الفعل ولا الفاعل، ونحو: (زيدٌ منطلقٌ) ف (زيدٌ) مبتدأ، و (منطلقٌ) خبره، فإذا قلنا: (هل زيدٌ منطلقٌ؟) ف (هل) أفادت فيما بعدها الاستفهام، وليست هي المبتدأ ولا الخبر.⁽⁶⁰⁾

- أنه لا يجوز تصريحها ولا اشتقاقها، فالاسم يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، نحو: ضربَ زيدٌ، وضربُ زيدٌ، وجاءني غلامُ زيدٍ، ولا يكون هذا في الحرف. وكذلك الفعل يكون ماضياً ومضارعاً وأمرأ، نحو: ضربَ، يضربُ، اضربُ، ولا يكون هذا في الحرف؛ لأنَّ (من) تدلُّ على ابتداء الغاية، و (إلى) تدلُّ على انتهاء الغاية، و (هل) تدلُّ على الاستفهام، و (بل) تدلُّ على الاستدراك، ولا يكون فيها شيء من التصرف.⁽⁶¹⁾ والدليل على ذلك أنَّ الحروف يشتقُّ منها، ولا تكون مشتقةً أبداً، فقولهم: سوفُّه، أي قلت له: سوف أفعل كذا، ونحو قولهم: سألتُك حاجةً فلوليت لي، أي قلت: لولا كذا وكذا، فاشتقوا الفعل من الحرف المركَّب من (لو)، و (لا).⁽⁶²⁾

يقول ابن جني: ” ... الحروف يشتقُّ منها ولا تشتقُّ هي أبداً. وذلك أنَّها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقةً من شيء؛ لأنَّه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقةً منه “.⁽⁶³⁾

- كونه فضلة، أي: صالحاً للسقوط.⁽⁶⁴⁾

يقول ابن مالك: ” قَدْ يُضْمُّ الحَرْفُ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ فَيَكُونُ فِيهِمَا فَضْلَةً، أَي: صَالِحًا لِلسُّقُوطِ “.⁽⁶⁵⁾

⁽⁵⁹⁾ الأصول في النحو: 37/1.

⁽⁶⁰⁾ ينظر: الفوائد والقواعد: 26، واللباب في علل البناء والإعراب: 51/1، والمتبع في شرح اللمع: 131/1، وشرح ألفية ابن معطي: 215/1.

⁽⁶¹⁾ ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ومعه كتاب الفهارس المفصلة لخصائص ابن جني: صنفه: د. عبد الفتاح السيد سليم (القاهرة: معهد المخطوطات العربية، 1418هـ-1997م)، 37/2، وسر صناعة الإعراب: 781/2، والمقتصد: 84-85/1، وأحمد

بن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب (القاهرة: دار السلام، 1423هـ - 2002م)، 62-63، وشرح

ألفية ابن معطي: 215/1.

⁽⁶²⁾ ينظر: الخصائص: 37/2، وشرح الجمل لابن عصفور: 253/2.

⁽⁶³⁾ الخصائص: 37/2.

⁽⁶⁴⁾ ينظر: شرح الكافية الشافية: 159/1، وشرح ألفية ابن معطي: 215/1.

⁽⁶⁵⁾ شرح الكافية الشافية: 159/1-160.

- استعمال الحروف بعضها مكان بعض، ⁽⁶⁶⁾ نحو: (إلى) تكون بمعنى (مع)، ⁽⁶⁷⁾ كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾، ⁽⁶⁸⁾ أي: مع الله، ونحو: (في) تكون بمعنى (على)، ⁽⁶⁹⁾ كقوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾، ⁽⁷⁰⁾ أي: عليها، ونحو: (من) تكون بمعنى (الباء)، ⁽⁷¹⁾ كقوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾، ⁽⁷²⁾ أي: بأمر الله، ونحو: (من) تكون بمعنى (مُدْ)، ⁽⁷³⁾ كقول زهير ابن أبي سلمى: ⁽⁷⁴⁾

لَمَنِ الدِّيارُ بِقَتَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ؟

أي: مُدْ حِجَجٍ وَمُدْ شَهْرٍ.

- أنه لا يجوز تثنيتهما ولا جمعها. ⁽⁷⁵⁾

يقول الصيمري: "ومن خواص الحرف: امتناع كون خواص الاسم والفعل فيه، أي أَنَّ الحرف لا تدخل عليه الألف واللام، ولا يُثنى، ولا يُجمع، ولا يَنْصَرَفُ تصریف الفعل". ⁽⁷⁶⁾

(ب) الحروف بين البساطة والتركيب:

قسّم النحاة الحرف تقسيمات عدّة؛ ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:

- محض وهو الذي لا يقع في الكلام إلّا حرفاً، ومشتَرَك وهو المشارِك للأسماء أو الأفعال أو كليهما، وذلك كما فعل الإربلي. ⁽⁷⁷⁾

⁽⁶⁶⁾ ينظر: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر (المكتبة العلمية)، 578-565، وحروف المعاني: 76-75، 79-87، والخصائص: 306/2-315، وعلي بن محمد النحوي الهروي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1413هـ - 1993م)، 267-290، وأبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق ومراجعة: عبد الرزاق المهدي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1422هـ-2002م)، 248-253. ⁽⁶⁷⁾ ينظر: أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني النحوي، معاني الحروف، حققه وخرّج حديثه وعلّق عليه: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي (صيدا: المكتبة العصرية، 1426هـ - 2005م)، 159، والخصائص: 307/1، والأزهية: 272، وجواهر الأدب: 342، وأبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (صيدا: المكتبة العصرية، 1424هـ - 2003م): 88/1.

⁽⁶⁸⁾ سورة الصف، الآية: 14. ⁽⁶⁹⁾ ينظر: معاني الحروف: 81، والخصائص: 307/1، والأزهية: 267، وجواهر الأدب: 229، ووصف المباني: 451، ومغني اللبيب: 191/1. ⁽⁷⁰⁾ سورة طه، الآية: 71.

⁽⁷¹⁾ ينظر: حروف المعاني: 50، 76، ومعاني الحروف: 94، والأزهية: 282، وجواهر الأدب: 274، والجنى الداني: 314، ومغني اللبيب: 378/2.

⁽⁷²⁾ سورة الرعد، الآية: 11. ⁽⁷³⁾ ينظر: الأزهية: 283.

⁽⁷⁴⁾ زهير ابن أبي سلمى ربيعة المزني، ديوان زهير ابن أبي سلمى، (بيروت: دار صادر)، 27. والبيت من شواهد: الأزهية: 283، وأسرار العربية: 246، وجواهر الأدب: 270، وشرح المفصل لابن يعيش: 262/4، 486/8، ومغني اللبيب: 367/1، وجمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح شواهد المغني، ذيل بتصحيحات وتعليقات: العلامة الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي (بيروت: دار مكتبة الحياة)، 750/2، وعبد القادر بن عمر البغدادي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. محمد نبيل طريفي، إشراف: د. إميل بديع يعقوب (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1998م)، 441/9، وأحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على مع الهوامع شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: أ. د. عبد العال سالم مكرم (القاهرة: عالم الكتب، 1421هـ - 2001م)، 142/3.

القنّة: أعلى الشيء أو أعلى الجبل. الحَجَر: ديار ثمود ناحية الشام عند وادي القرى. أَقْوَيْنَ: أي خلون وأقفرن من السكان. حِجَج: جمع حجة، وهي السنة. ينظر: لسان العرب: 199/4، 244/15.

⁽⁷⁵⁾ ينظر: سر صناعة الإعراب: 781/2، والتبصرة والتذكرة: 14.

⁽⁷⁶⁾ التبصرة والتذكرة: 14.

⁽⁷⁷⁾ ينظر: جواهر الأدب: 22.

وهو أبو العباس أحمد بن عبد السيّد بن شعبان الشاعر صلاح الدين الإربلي، كان حاجباً لمظفر الدين. وتغير عليه فاعتقله مدة ثم أفرج عنه، فانتقل إلى بلاد الشام ومنها إلى مصر فاتصل بالملك الكامل وعظمت منزلته عنده، ثم تغير عليه فاعتقله وأطلقه، فعاد إلى منزلته. من مصنفاته:

- عامل لا غير، وغير عامل لا غير، وعامل وغير عامل، وذلك كما فعل المألقي. (78)
 - بسيط، ومركب، وذلك كما فعل الثمانيني، والجرجاني، وأبو حيان. (79)
 - أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي، وذلك كما فعل المرادي. (80)
 - مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل، وذلك كما فعل ابن السراج، والثمانيني، والجرجاني، والمرادي. (81)
- والتركيب في اللغة: (82)**

رَكِبَ فلانٌ فلاناً بأمرٍ، وارْتَكَبَهُ، وَرَكِبَ الدابةَ يَرْكَبُ رُكُوبًا، أي: علا عليها. وكلُّ ما عَلِيَ فقد رُكِبَ وارْتَكِبَ. قال الله تعالى: ﴿وَدَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَيَمْنُهَا يَأْكُلُونَ﴾. (83) وَرَكِبَهُ الدَّيْنُ ونحوه. وَرَكِبَ الشيءَ: وضع بعضه على بعض، وقد تَرَكَّبَ وتَرَكَّبَ.

وَأَرَكَّبَ المَهْرُ إذا حان رُكُوبُهُ، فهو مُرَكَّبٌ، وتَرَكَّبَ السحابُ وتراكم: صار بعضه فوق بعض. والرَّكِيبُ: يكون اسمًا للمُرَكَّبِ في الشيء، كالفَصِّ يُرَكَّبُ في كِفَّةِ الخاتم.

فمعاني التركيب لغة تدور حول التجمع والاندماج.

والمركب عند النحاة: هو ما رُكِبَ من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد. (84)

والتركيب: ” كالترتيب لكن ليس لبعض أجزائه نسبة إلى بعض تقدمًا وتأخرًا. التَّرْكِيْبُ: جمع الحروف البسيطة، ونظمها لتكون كلمة “. (85)

(جواهر الأدب)، وله ديوان شعر. توفي سنة: (631 هـ). ينظر: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، اعتنى بها مكتب التحقيق، أعد فهارسها: رياض عبد الله عبد الهادي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1417 هـ - 1997 م)، 101/1-102، وجمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بَرْدِي الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قتم له وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، 1413 هـ - 1992 م)، 254/6، ومصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، 797/1، وأبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، 143/5-144، وإسماعيل باشا محمد أمين بن الأمير سليم الباباني البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالنقاي، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، 374/3.

(78) ينظر: رصف المباني: 100-101. وينظر: الأصول في النحو: 54/1-55، والمقتصد: 91-88/1.

(79) ينظر: الفوائد والقواعد: 26، والمقتصد: 85/1-86، وارتشاف الضرب: 2363/5.

(80) ينظر: الجنى الداني: 25-29.

(81) ينظر: الأصول في النحو: 54/1-55، والفوائد والقواعد: 28-30، والمقتصد: 86/1-87، والجنى الداني: 25.

(82) ينظر: العين: مادة (ر ك ب)، 365، وتهذيب اللغة: مادة (ر ك ب)، 123/10، والمحكم والمحيط الأعظم: مادة (ر ك ب)، 13/7، ولسان العرب: مادة (ر ك ب)، 499/1.

(83) سورة يس، الآية: 72.

(84) ينظر: رسالتان في اللغة: 70.

(85) التعريفات: 60.

اختلاف النحاة في تركيب الحروف وبساطتها:

يقول الثمانيني: ” اعلم أنّ الحرف قد يكون مفرداً، وقد يكون مركباً. فإذا كان مفرداً دلّ على معنى يخصه. فإذا كان حرفين دلا على معنيين، فإذا ركبتهما مع الآخر بطل معناهما، ودلّ مجموعهما على معنى ثالث لم يدلّ عليه كل واحد منهما منفرداً “. (86)

وقد بيّن بعض النحاة (87) أنّ التركيب فرع الإفراد والبساطة، وخلاف الأصل.

يقول الأنباري في مسألة: (كم) مركبة أو مفردة؟: ” وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّها مفردة؛ لأنّ الأصل هو الإفراد، وإنّما التركيب فرع، ومنّ تمسك بالأصل خرج عن عهد المطالبة بالدليل، ومنّ عدلّ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة “. (88)

ويقول العكبري في باب الفرق بين (إنّ) المفتوحة والمكسورة: ” ... والمفتوحة عاملة ومعمول فيها، فهي كالمركّب، والمكسورة كالمفرد، والمفرد أصل للمركّب “. (89)

ويقول ابن يعيش في تعريف الاسم العلمي وتقسيمه: ” (الاسم العلم يكون مفرداً ومركباً) فالمفرد هو الأصل؛ لأنّ التركيب بعد الإفراد “. (90)

وقال أيضاً في بيان العلل التي تمنع الاسم من الصرف: ” وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعاً على الواحد وثانياً له؛ لأنّ البسيط قبل المركب “. (91)

كما ضعّف مذهب القائلين بتركيب (لن) قائلاً: ” وهو قول يضعف إذ لا دليل يدلّ عليه، والحرف إذا كان مجموعاً يدلّ على معنى فإذا لم يدلّ دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الإفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل “. (92)

ويرى ابن القواس (93) أنّ (لولا) بسيطة، أي: غير مركبة؛ لأنّ الأصل عدم التركيب. فقال: ” ... ومنها التحضيض. نَبّه على عدة حروفه وهي أربعة: هلاً ولولا وألاً ولوما. والأجود أنّها مفردة؛ لأنّ التركيب على خلاف الأصل. وقيل: إنّها مركبة ... ولولا ولوما مركبان من لو وحرفي النفي “. (94)

(86) الفوائد والقواعد: 26.

(87) ينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: المكتبة العصرية، 1424هـ - 2003م)، 245/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 224/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 59/1، 243/7، وشرح ألفية ابن معطي: 337/1، ووصف المباني: 287، والجنى الداني: 271، والأشباه والنظائر: 105/1.

(88) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة: رقم (40): 245/1.

(89) اللباب في علل البناء والإعراب: 224/1.

(90) شرح المفصل: 59/1.

(91) المصدر السابق: 128/1.

(92) المصدر السابق: 242/7.

(93) هو عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلي النحوي. قرأ النحو على الشيخ جمال الدين أبي محمد حسين بن إياز، ولازم الشيخ نصير الدين الطوسي. قرأ عليه أبو الحسن بن السّكّ. من مصنفاته: شرح الألفية لابن معطي، والكافية لابن الحاجب. توفي سنة: (696 هـ). ينظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط 2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار الفكر، 1399هـ - 1979م)، 99/2، وكشف الظنون: 156/1، وخير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، ط 15، (بيروت: دار العلم للملايين، 2002م)، 16/4.

وذكر المالقي أنّ من النحاة من جعل (كلّاً) مركبةً من (كلّ) و (لا)، وردّ عليه بقوله: ” وهذا كلامٌ خَلْفٌ، ⁽⁹⁵⁾ لأن (كلّ) لم يأت لها معنى في الحروف، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل (لا)، إذ لا يُدعى التركيب إلاّ فيما يصحّ له معنى في حال الإفراد، فهذا كلامٌ لم يوافق فيه أحدًا ممّن ادعى التركيب في غيره “. ⁽⁹⁶⁾

وذكر المرادي اختلاف النحويين في أصل (لن)، هل هي بسيطة أم مركبة؟ فقال: ” ... وردّ القول بالتركيب، بأوجه: الأول: أنّ البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يُدعى إلاّ بدليل قاطع “. ⁽⁹⁷⁾

وتعرّض السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر) للتركيب، حيث ذكر فيه مباحث كثيرة، فقال: ” الأول: أنّه خلاف الأصل؛ لأنّه بعد الإفراد، ثم ردّ على من زعم أنّ ألا وأما للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام ولا وما النافية، وعلى من زعم تركيب لن ولولا وإذا ومنذ ومهما وإما “. ⁽⁹⁸⁾

ويتبيّن من أقوال النحاة السابقة أنّه يحتاج إلى دليل يدلّ عليه؛ لأنّ التركيب على خلاف الأصل؛ ولأنّ ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.

فوائد التركيب:

للتركيب فوائد، منها:

إفادة حكم جديد: يقول الأنباري حول تركيب (لن): ” الحروف إذا ركبت تغيّر حكمها بعد التركيب عمّا كانت عليه قبل التركيب. ألا ترى أنّ (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا رُكبت مع (لا) ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال: زيداً هلاً ضربت، فكذلك ههنا؟ ويمكن أن يقال على هذا أيضاً: إنّ (هلاً) ذهب منها معنى الاستفهام، فجاز أن يتغيّر حكمها، وأما (لن) فمعنى النفي باق فيها، فينبغي ألا يتغيّر حكمها “. ⁽⁹⁹⁾

وقال أيضاً: ” لأنّ لو لمّا ركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عمّا كان عليه في حالة الإفراد، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر، وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر؛ فإنّه يبطل حكم كل واحد منهما عمّا كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر “. ⁽¹⁰⁰⁾

ويقول أيضاً: ” ... لأنّ (لولا) مركبة من لو ولا، فلما ركبنا خرجت لو من حدها ولا من الجحد؛ إذ ركبنا فصيّرتا حرفاً واحداً، فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغيّر حكمها الأول، وحدث لها بالتركيب حكم آخر، كما قلنا في (لولا) بمعنى التحضيض، و لوماً وألاً وما أشبهه “. ⁽¹⁰¹⁾

⁽⁹⁴⁾ شرح ألفية ابن معطي: 337/1. وقال في موضع آخر من الكتاب 1146/2: ” وإنّما كانت امتناعاً لوجود؛ لأنّها لمّا كانت مركبة من لو ولا، ولو معناها امتناع لا امتناع صارت باقتراح حرف النفي امتناعاً لوجود “.

⁽⁹⁵⁾ الخلف: الرديء من القول. ينظر: لسان العرب: مادة (خ ل ف)، 103/9.

⁽⁹⁶⁾ رصف المباني: 287.

⁽⁹⁷⁾ الجنى الداني: 271.

⁽⁹⁸⁾ الأشباه والنظائر: 105/1.

⁽⁹⁹⁾ أسرار العربية: 289. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة: رقم (25): 173/1.

⁽¹⁰⁰⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة: رقم (34): 215/1. وتتنظر: المسألة: رقم (10): 65/1.

⁽¹⁰¹⁾ المصدر السابق: 65/1.

إفادة معنى جديد: يقول سيبويه: ” هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها ... ومثل ذلك: هَلَا وَلَوْلَا وَأَلَا، أَلْزَمُوهُنَّ لَا، وَجَعَلُوا كُلَّ واحدة مع لَا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهنَّ للفعل حيث دخل فيهنَّ معنى التحضيض “.(102)

وقد أورد السيرافي هذا المعنى بقوله: ” فقد رأينا حروفاً يتغير معناها، بتركيب غيرها معها “.(103)

ويقول ابن جني: ” فهذا يدلّك على أن الشئيين إذا خُلطا حدث لهما حُكْم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا؛ ألا ترى أن (لولا) مركبة من (لو) و(لا)، ومعنى (لو) امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى (لا) النفي أو النهي، فلما رُكِبَا معاً حدث معنى آخر، وهو امتناع الشيء لوقوع غيره “.(104)

وقال ابن الشجري عن (مهما): ” وذهب سيبويه إلى أنّهم رُكِبُوا (مَهْ) مع (ما) (105) وهي التي يُزَجَرُ بها فيقال: مَهْ مَهْ ... بعد أن سلبوها المعنى الذي وُضِعَتْ له “.(106)

ويقول الأنباري: ” الحرف إذا رُكِبَ مع حرف آخر تغير عما كان عليه في الأصل قبل التركيب، ألا ترى أنّ (لو) حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره، فإذا رُكِبَتْ مع (ما) تغير ذلك المعنى، وصارت بمعنى (هَلَا)؟ فكذلك أيضاً إذا رُكِبَتْ مع (لا) “.(107)

كما بيّن ابن يعيش ذلك بقوله: ” إنّ الحرفين إذا رُكِبَا حدث لهما بالتركيب معنى ثالث لم يكن لكل واحد من بسائط ذلك المركب وذلك ظاهر فاعرفه “.(108)

فالحروف إذا رُكِبَ بعضها مع بعضٍ تغيّرت أحكامها ومعانيها. ولذا يقول ابن يعيش عن حروف التحضيض (لولا ولوما وهلا وألا): ” اعلم أنّ هذه الحروف مركبة تدلّ مفرداتها على معنى، وبالضمّ والتركيب تدلّ على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب وهو التحضيض “.(109)

وقال السيوطي: ” المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل، وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر “.(110)

والصّبّان يقول في (كذا): ” لمّا ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجوداً قبل التركيب “.(111)

الاختصار: ذكر ذلك السيوطي فقال في تركيب (إمّا): ” ومن الاختصار تركيب إمّا العاطفة على قول سيبويه من إن الشرطية وما النافية؛ لأنّها تغني عن إظهار الجمل الشرطية حذراً من الإطالة “.(112)

(102) الكتاب: 459-458/1.

(103) شرح الكتاب: 81/1.

(104) سر صناعة الإعراب: 306/1.

(105) ينظر: الكتاب: 433/1. يقول سيبويه: ” وقد يجوز أن يكون مَهْ كإِذْ ضُمَّ إليها مَا “.

(106) هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي (القاهرة: مكتبة الخانجي)، 571/2.

(107) أسرار العربية: 188.

(108) شرح المفصل: 17/8.

(109) المصدر السابق: 66/8.

(110) الأشباه والنظائر: 109/1.

(111) محمد بن علي الشافعي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرج شواهد: إبراهيم شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ - 1997م): 122/4.

ومن دواعي التركيب:

كثرة الاستعمال: يقول سيبويه في أصل (لن): ” فأما الخليل فزعم أنّها لا أن؛ ولكنهم حذفوا لكثرتهم في كلامهم كما قالوا: وَيَلْمُهُ يَرِيدُونَ: وَيُؤْمِنُ بِمَنْزِلَةٍ بِمَنْزِلَةٍ حَرْفٍ وَاحِدٍ، كَمَا جَعَلُوا هَلًا بِمَنْزِلَةٍ حَرْفٍ وَاحِدٍ فَإِنَّمَا هِيَ هَلٌ وَلَا “ (113). ويقول ابن جني في (هَلَمْ): ” وأصلها ها لَمْ، فكثرت استعمالها، وخُلِطَتْ (ها) بـ (لَمْ)، توكيداً للمعنى لشدة الاتصال، فحذفت الألف لذلك “ (114).

وأشار إليه ابن يعيش في قوله: ” وكان الخليل يذهب في إحدى الروايتين عنه إلى أنّ الأصل في لن لا أن ثم خففت لكثرة الاستعمال “ (115).

طلب التخفيف: يقول الأنباري في باب (حبذا): ” إنّما جعلوها بمنزلة كلمة واحدة طلباً للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم “ (116).

فقد ذكرنا اختلاف النحاة في تركيب الحروف وبساطتها، وتبين أنّ الأصل عدم التركيب، فالتركيب فرع عن البساطة، وإنّما يتعيّن إن دلّ عليه دليل ظاهر قاطع. كما ذكرنا جوانب من فوائد التركيب، ودواعيه.

وعليّنا ألا نقبل القول بالتركيب في الحروف مطلقاً، ولا أن نرفضه مطلقاً، فإن دلّ عليه دليل ظاهر قبلناه وإلا رفضناه؛ إذ الأصل عدم التركيب، كما بيّن ذلك ابن يعيش بقوله: ” والحرف إذا كان مجموعاً يدل على معنى فإذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتقده فيه الأفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل “ (117).

التركيب في الحروف المختصة بالفعل:

وفي معنى الحروف المختصة بالفعل يقول المرادي: ” وأما المختص بالفعل فلا يخلو أيضاً من أن يتنزل منه منزلة الجزء أو لا؛ فإن تنزّل منه منزلة الجزء لم يعمل، كحرف التنفيس، وإن لم يتنزل منه منزلة الجزء فحقه أن يعمل. وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم. ولا يعمل النصب إلا لشبهه بما يعمل، كـ (أن) المصدرية وأخواتها، فإنها لما شابته نواصب الاسم نصبت. ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم “ (118).

(112) الأشباه والنظائر: 40/1.

(113) الكتاب: 407/1.

(114) الخصائص: 278/1.

(115) شرح المفصل: 242/7.

(116) أسرار العربية: 112.

(117) شرح المفصل: 242/7.

(118) الجنى الداني: 26.

(لن) حرف النصب.

أصل: (لن):

هي من الحروف الناصبة للفعل المضارع.

اختلف النحاة في أصل (لن)، هل هي بسيطة أم مركبة؟

ذهب الخليل، ⁽¹¹⁹⁾ والكسائي، ⁽¹²⁰⁾ إلى أنها مركبة من: (لا أن)، وذهب سيبويه، ⁽¹²¹⁾ والجمهور، ⁽¹²²⁾ إلى أنها حرف بسيط.

يقول سيبويه: ” فأما الخليل فزعم أنها لا أن؛ ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا: وَيَلْمُهُ يريدون: وَيَ لَأَمِّهِ، وكما قالوا: يَوْمَئِذٍ وَجُعِلَتْ بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا هَلَاً بمنزلة حرف واحد فإِنَّمَا هي هَلْ وَلَا “ ⁽¹²³⁾.

فهي على مذهب الخليل حرف مركب من (لا) النافية، و (أن) الناصبة، حيث إن أصلها عنده: (لا أن)، ثم حُذفت همزة (أن) بالتسهيل بالحذف، فصار: (لا أن)؛ لكثرة الاستعمال، كما حُذفت في قولهم: وَيَلْمُهُ، والأصل: وَيَلْ أَمِّهِ، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين: أَلَف (لا)، ونون (أن)، فصارت (لن).

وقد ردّ سيبويه مذهب الخليل بقوله: ” وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادةً وليست من كلمتين، ولكنّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادةً، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم، في أنه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً. ولو كانت على ما يقول الخليل لَمَا قلت: أَمَا زيداً فَلَنْ أُضْرِبَ؛ لأنّ هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأنّه قال: أَمَا زيداً فلا الضربُ له “ ⁽¹²⁴⁾.

يبين سيبويه أنّ (لن) لو كانت مركبة من (لا أن) لما جاز أن يتقدّم معمول معمولها عليها، في نحو: زيداً لَنْ أُضْرِبَ، وجواز ذلك دليل على عدم التركيب.

وقال المبرد موضعاً ضعف مذهب الخليل: ” وليس القول عندي كما قال؛ وذلك أنّك تقول: زيداً لن أُضْرِبَ، كما تقول: زيداً سأضربُ. فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأنّ (زيداً) كان ينتصب بما في صلة (أن). ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن) “ ⁽¹²⁵⁾.

⁽¹¹⁹⁾ ينظر: الكتاب: 407/1، والمقتضب: 8/2، وأبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي (بيروت: عالم الكتب، 1408هـ - 1988م): 161/1، والأصول في النحو: 147/2، ومعاني الحروف: 100، وأسرار العربية: 288، واللباب في علل البناء والإعراب: 32/2، وجواهر الأدب: 259، وشرح المفصل لابن يعيش: 242/7، 17/8، وشرح التسهيل لابن مالك: 15/4، وشرح الرضي على الكافية: 39-38/4، ورفص المباني: 355، وارتشاف الضرب: 1643/4، والجنى الداني: 270-272، ومغني اللبيب: 313-312/1، والتصريح بمضمون التوضيح: 358/2، وهمع الهوامع: 286/2.

⁽¹²⁰⁾ ينظر رأي الكسائي في: معاني القرآن للزجاج: 161/1، وخزانة الأدب: 442/8، وشرح التسهيل لابن مالك: 15/4، ومغني اللبيب: 313/1، والجنى الداني: 271، وارتشاف الضرب: 1643/4، وهمع الهوامع: 286/2.

⁽¹²¹⁾ الكتاب: 407/1.

⁽¹²²⁾ ينظر: المقتضب: 8/2، ومعاني القرآن للزجاج: 161/1، والمفصل في صناعة الإعراب: 407، وشرح المفصل لابن يعيش: 17/8، وارتشاف الضرب: 1643/4، 2363/5، ومغني اللبيب: 313/1، وهمع الهوامع: 286/2.

⁽¹²³⁾ الكتاب: 407/1.

⁽¹²⁴⁾ الكتاب: 407/1.

⁽¹²⁵⁾ المقتضب: 8/2.

كما وصف الزجاج قول الخليل بالشاذ حيث قال: ” وقد حكى هشام⁽¹²⁶⁾ عن الكسائي في (لن) مثل هذا القول الشاذ عن الخليل. ولم يأخذ به سيبويه، ولا أصحابه “. ⁽¹²⁷⁾

والزمخشري بعد أن يعرض لرأي الخليل في تركيب (لن) يقول: ” وهي عند سيبويه حرف برأسه وهو الصحيح “. ⁽¹²⁸⁾

ولقد ضعف ابن يعيش مذهب الخليل قائلاً: ” وهو قول يضعف إذ لا دليل يدل عليه، والحرف إذا كان مجموعته يدل على معنى فإذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتد فيه الأفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل “. ⁽¹²⁹⁾

كما رجّح ابن يعيش قول سيبويه في أنّ (لن) مفردة غير مركبة، فقال: ” قد أفسد سيبويه قول الخليل بأنّ (أن) المصدرية لا يتقدم عليها ما كان في صلتها، ولو كان أصل (لن) (لا أن) لم يجز زياداً لن أضرب؛ لأنّ أضرب من صلة (أن) المركبة. وما أحسنه من قول “. ⁽¹³⁰⁾

وعدها أبو حيان في باب (حروف المعاني وحصرها) من الثنائي البسيط. ⁽¹³¹⁾

ويقول ابن هشام: ” لن حرف نصب ونفي واستقبال، وليس أصله وأصل لم لا فأبدلت الألف نوناً في لن وميماً في لم خلافاً للفراء ولا أصل لن (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي “. ⁽¹³²⁾

وقد ردّ القول بالتركيب بأوجه: ⁽¹³³⁾

الأول: أنّ الأصل عدم التركيب، فالتركيب فرع عن البساطة، وإنّما يتعيّن إن دلّ عليه دليل ظاهر قاطع.

والثاني: أنّها لو كانت مركبة من (لا أن) لما جاز أن يتقدم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: زيداً لن أضرب، إذ لو كان أصلها: (لا أن)، للزم تقديم ما في الصلة على الموصول، وهو ممتنع.

والثالث: أنّها لو كانت مركبة من (لا أن) لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدّر من (أن) والفعل، فيكون المعنى في نحو: لن يقوم زيد: لا قيام زيد، فتكون (لا) في ذلك قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر، إذ إنّ (لا) الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل، كما أنّه لم يُنطق بالخبر، فيكون مبتدأ لا خبر معه، ولم يسد شيء مسدّه.

⁽¹²⁶⁾ هشام بن معاوية الضرير (209هـ).

⁽¹²⁷⁾ معاني القرآن للزجاج: 161/1.

⁽¹²⁸⁾ المفصل في صنعة الإعراب: 407.

⁽¹²⁹⁾ شرح المفصل: 242/7.

⁽¹³⁰⁾ المصدر السابق: 17/8.

⁽¹³¹⁾ ينظر ارتشاف الضرب: 2363/5.

⁽¹³²⁾ مغني اللبيب: 313-312/1.

⁽¹³³⁾ ينظر: الكتاب: 407/1، والمقتضب: 8/2، والأصول في النحو: 147/2، ومعاني الحروف: 100، واللباب في علل البناء والإعراب: 33/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 242/7، 17/8، وشرح التسهيل لابن مالك: 15-14/4، وشرح الرضي على الكافية: 39/4، ورصف المباني: 356-355، والجنى الداني: 271، ومغني اللبيب: 313/1، والتصريح بمضمون التوضيح: 359/2.

كما ذكر العكبري أيضاً ما يدلّ على ضعف القول بتركيبها، فقال: ” إِنَّ (لا أن) يتقدّمها ما يتعلق بالمعنى. و(لن) لا يلزم فيها ذلك “⁽¹³⁴⁾.

وقد احتج أصحاب الخليل بأن قالوا: ⁽¹³⁵⁾ ” إِنَّ الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له قبل، ألا ترى أنّ (لو) حرف امتناع لامتناع، وتليها الأفعال، فإذا رُكِبَتْ مع (لا) فقليل: (لولا) صارت حرف امتناع لوجوب، ووليتها الأسماء “⁽¹³⁶⁾.

ف عندهم ” أنّ الحروف إذا رُكِبَتْ تغيّر حكمها بعد التركيب عمّا كانت عليه قبل التركيب “⁽¹³⁷⁾ نحو: (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فإذا رُكِبَتْ مع (لا) وأفادت معنى التحضيض فقبل: (هلاً) تغيّر ذلك الحكم عمّا كان عليه قبل التركيب؛ فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال: زيداً هلاً ضربت، فكذلك في (لن).⁽¹³⁸⁾

والجواب عن ذلك كما قال الأنباري: ” إِنَّ (هلاً) ذهب منها معنى الاستفهام، فجاز أن يتغيّر حكمها، وأمّا (لن) فمعنى النفي باق فيها، فينبغي ألا يتغيّر حكمها “⁽¹³⁹⁾.

وقد بيّن ابن يعيش ذلك بقوله: ” إِنَّ الحرفين إذا رُكِبَا حدث لهما بالتركيب معنى ثالث لم يكن لكل واحد من بسائط ذلك المركب وذلك ظاهر فاعرفه “⁽¹⁴⁰⁾.

وذهب الفراء إلى أنّ أصلها، وأصل (لم): (لا) النافية فأبدلت الألف نوناً في (لن) وميماً في (لم).⁽¹⁴¹⁾

وعلة ذلك عنده - كما ذكر المالقي -: ” لأنّ الألف والنون في البدل أخوان، فكما تُبدل النون ألفاً في الوقف في نحو: (لَنَسْفَعًا) ⁽¹⁴²⁾ كذلك تُبدل النون ألفاً في نحو: (زيداً) “⁽¹⁴³⁾.

وردّ ابن هشام رأي الفراء قائلاً: ” لأنّ المعروف إنّما هو إبدال النون ألفاً لا العكس، نحو: (لَنَسْفَعًا) ⁽¹⁴⁴⁾ (وَلَيَكُونَا) ⁽¹⁴⁵⁾ “⁽¹⁴⁶⁾.

⁽¹³⁴⁾ الباب في علل البناء والإعراب: 33/2.

⁽¹³⁵⁾ ينظر: معاني الحروف: 100، وأسرار العربية: 289، واللباب في علل البناء والإعراب: 33/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 242/7،

ورصف المباني: 356.

⁽¹³⁶⁾ رصف المباني: 356.

⁽¹³⁷⁾ أسرار العربية: 289.

⁽¹³⁸⁾ ينظر: المصدر السابق.

⁽¹³⁹⁾ المصدر السابق. وينظر: معاني الحروف: 100، واللباب في علل البناء والإعراب: 33/2، ورصف المباني: 356.

⁽¹⁴⁰⁾ شرح المفصل: 17/8.

⁽¹⁴¹⁾ ينظر: رأي الفراء في: شرح المفصل لابن يعيش: 242/7، 17/8، وشرح التسهيل لابن مالك: 15/4، وشرح الرضي على الكافية: 38/4-

39، ورصف المباني: 355، وارتشاف الضرب: 1643/4، والجنى الداني: 272، ومغني اللبيب: 313-312/1، والتصريح بمضمون

التوضيح: 358/2، وهمع الهوامع: 286/2.

⁽¹⁴²⁾ سورة العلق، الآية: 15.

⁽¹⁴³⁾ رصف المباني: 355.

⁽¹⁴⁴⁾ سورة العلق، الآية: 15.

⁽¹⁴⁵⁾ سورة يوسف، الآية: 32.

⁽¹⁴⁶⁾ مغني اللبيب: 313/1.

كما ردّ خالد الأزهرى مذهب الفراء بقوله: ” ويردّه أنّ الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله مُعملاً، وأنّ المعهود إنّما هو إبدال النون ألفاً ك: (لَنْسَفَعًا) ⁽¹⁴⁷⁾ لا العكس. و(لا) أصلها (لا أن) فتكون مركبة من (لا) النافية نظراً لمعناها، ومن (أن) المصدرية نظراً لعملها، فحذفت الهمزة تخفيفاً كما في: وَيَلْمِيهِ، والألف للساكنين، خلافاً للخليل والكسائي“ ⁽¹⁴⁸⁾.

وعدّ المالقي ما ذهب إليه الفراء مردوداً عليه، من وجهين، فقال: ” وأما مذهبُ الفراء فمردودٌ أيضاً من حيث إبدال الثقل من الخفيف، لأنّ النون مقطّعة والألف صوت، والصوت أخفُّ من المقطع، فإذا أُبدلتِ النون من الألف خرج من خفةٍ إلى ثقلٍ، وإذا أُبدلتِ الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة، فلا ينبغي أن يُفاس أحدُ الموضعين على الآخر، مع أنّ ذلك البديل مختصٌّ بالوقف، و(لن) مستعملةٌ في الوصل والوقف فلا منافرة بينهما ولا علّة جامعةٌ قبّل القياس فهذا وجّهٌ.

ووجهٌ آخر: أنّ (لا) لم توجدْ ناصبةً في موضعٍ من المواضع، و(لن) لم توجد غير ناصبةٍ في موضعٍ من المواضع، فكيف تُفاس (لن) على (لا) مع تناقض عملهما وعدم عمل (لا)؟ ولا خفاء ... هذا القول وبطلانه“ ⁽¹⁴⁹⁾.

والراجح عندي هو مذهب سيبويه، ومن تبعه من النحاة، وذلك للأوجه المتعددة التي ذكرها النحاة لتضعيف القول بتركيبها.

واستناداً على ما تقدّم من أدلة تنفي القول بتركيب (لن)، فإنّ الباحثة تذهب إلى أنّه ليس في (لن) إلا البساطة. والقول ببساطتها أولى؛ وذلك لأنّ الأصل عدم التركيب، فالتركيب فرع عن البساطة، وإنّما يتعيّن إن دلّ عليه دليل ظاهر قاطع. كما بيّن ذلك ابن يعيش بقوله: ” والحرف إذا كان مجموعاً يدل على معنى فإذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الأفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل“ ⁽¹⁵⁰⁾.

معنى: (لن):

هي حرف نفي تختصّ بالمضارع، وتُخلّصه للاستقبال، ⁽¹⁵¹⁾ نحو: لن يقوم زيدٌ.

يقول سيبويه: ” ولَنْ وهي نفي لقوله سَيَفْعَلُ “ ⁽¹⁵²⁾ وقال أيضاً: ” ولن أضرب نفي لقوله سأضرب كما أنّ لا تضرب نفي لقوله اضرب “ ⁽¹⁵³⁾.

وتابع المبرد سيبويه إذ يقول: ” (لن)، وهي نفي قولك: سيفعل. تقول: لن يقوم زيد، ولن يذهب عبد الله “ ⁽¹⁵⁴⁾.

⁽¹⁴⁷⁾ سورة العلق، الآية: 15.

⁽¹⁴⁸⁾ التصريح بمضمون التوضيح: 358/2.

⁽¹⁴⁹⁾ رصف المباني: 356-357.

⁽¹⁵⁰⁾ شرح المفصل: 242/7.

⁽¹⁵¹⁾ ينظر: الكتاب: 68/1، 305/2، والمقتضب: 6/2، والأصول في النحو: 147/2، وحروف المعاني: 8، ومعاني الحروف: 99، وجواهر الأدب: 260، وشرح التسهيل لابن مالك: 14/4، وشرح الرضي على الكافية: 38/4، ورصف المباني: 355، وارتشاف الضرب: 1644/4، والجنى الداني: 270، ومغني اللبيب: 312/1، وشرح الأشموني: 179/3، والتصريح بمضمون التوضيح: 357/2، وهمع الهوامع: 286/2.

⁽¹⁵²⁾ الكتاب: 305/2.

⁽¹⁵³⁾ المصدر السابق: 68/1.

⁽¹⁵⁴⁾ المقتضب: 6/2.

وقال المالقي: ” (لَنْ) حرفٌ ينفي الأفعال المضارعة ويُخَلِّصُهَا للاستقبال معنًى وإنْ كَانَ فِي اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال، وإنْ كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا كَالْجَوَابِ لِمَنْ قَالَ: سَيَفْعَلُ “ (155)

وذكر ابن يعيش أَنَّ (لَنْ) أَبْلَغُ فِي نفي المستقبل من (لَا)، فقال: ” اعلم أن لن معناها النفي وهي موضوعة لنفي المستقبل وهي أَبْلَغُ فِي نفيه من لا؛ لِأَنَّ لَا تنفي يفعل إذا أُريدَ به المستقبل ولن تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسوف وتقع جواباً لقول القائل سيقوم زيد وسوف يقوم زيد والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة “ (156) واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتِمَّ نَوُهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ (157) ثم قال: ” فذكر الأبد بعد لن تأكيداً لما تعطيه لن من النفي الأبدى “ (158)

ولا تجتمع (لَنْ) مع السين وسوف؛ لِأَنَّهَا للاستقبال، و (لَنْ) إذا دخلت على فعل مضارع تُخَلِّصُ زمنه للاستقبال؛ ولذلك لا يجتمعان. (159) كما لا تجتمع مع السين ” لِأَنَّهَا مختصة بالإيجاب، كما أَنَّ (لَنْ) مختصة بالنفي فتناقضاً “ (160)

ويقول أبو حيان: ” وَأَنَّ مَذْهَبَ سيبويه والجمهور أَنَّ (لَنْ) لنفي المستقبل مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ يَكُونَ النفي بها أكد من النفي بلا “ (161)

ولا تُفيد تأبيد النفي، ولا تأكيده خلافاً للزمخشري.

والفرق بين النفي بـ (لَا) والنفي بـ (لَنْ)، كما بيّنه السهيلي إذ يقول: ” ومن خواصّها أنها تنفي ما قرب لا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف (لَا) إذا قلت: (لا يقوم زيد أبداً). وقد قدمنا أن الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها ... فحرف (لَا): لام بعدها ألف، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضيق النفس، فإذا امتداد لفظها بامتداد معناها، و (لَنْ) بعكس ذلك “ (162)

(لَنْ) الزمخشري:

ذكر الزمخشري في جلّ كتبه أَنَّ (لَنْ) تُفيد تأبيد النفي، وتأكيده.

يقول الزمخشري في (أنموذجه): ” وَلَنْ نظيرة (لَا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد. (163) أقول: إذا أردت نفي المستقبل مطلقاً قلت: لا أضرب مثلاً، وإذا أردت نفيه مع التأكيد قلت: لن أضرب “ (164)

(155) رصف المباني: 355.

(156) شرح المفصل: 16/8.

(157) سورة البقرة، الآية: 95.

(158) شرح المفصل: 16/8.

(159) ينظر: رصف المباني: 355، وارتشاف الضرب: 1643/4.

(160) رصف المباني: 355.

(161) ارتشاف الضرب: 1644/4.

(162) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا (القاهرة: دار الاعتصام، 1984م): 130-131.

(163) وفي بعض النسخ (التأبيد) بدل قوله: (التأكيد).

(164) جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، شرح الأنموذج في النحو، بشرح الأردبيلي: جمال الدين محمد بن عبد الغني، حققه وعلّق عليه: د. حسني عبد الجليل يوسف (القاهرة: مكتبة الآداب)، 190. وفي بعض النسخ (التأبيد) بدل قوله: (التأكيد).

وقال في (مفصله): ” ولن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل تقول لا أبرح اليوم مكاني فإذا وكدت وشدت قلت لن أبرح اليوم مكاني قال تعالى: ﴿لَا أَبْرُحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ (165) وقال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ (166) “. (167)

ويقول في (كشافه): ” فإن قلت: ما حقيقة: (لن) في باب النفي؟ قلت: (لا)، و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غداً؛ كما تفعل في: أنا مقيم، وإنني مقيم “. (168)

وقال أيضاً: ” فإن قلت: ما معنى: (لن)؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه: (لا)، وذلك أن: (لا) تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غداً، فإذا أكدت نفيها، قلت: لن أفعل غداً، والمعنى: أن فعله ينافي حالي؛ كقوله: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ (169) فقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ (170) نفي للرؤية فيما يستقبل، ولن تراني تأكيدات وبيان؛ لأن المنفي مناف لصفاته “. (171)

ويرد ابن عصفور ما ذهب إليه الزمخشري من أن (لن) لتأكيد النفي، بقوله: ” وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـ (لا) أكد من النفي بـ (لن)، لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم، والمنفي بـ (لن) لا يكون جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه أكد “. (172)

ورد المرادي (173) على ابن عصفور قوله هذا، إذ يرى أن (لن) قد وقعت أيضاً جواباً للقسم مستشهداً على ذلك بقول أبي طالب: (174)

وَاللَّهِ، لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ؛ بِجَمْعِهِمْ حَتَّىٰ أَوْسَدَ فِي الثَّرَابِ، دَفِنَا

كما رد ابن مالك ما ذهب إليه الزمخشري من أن (لن) لتأييد النفي، بقوله: ” وذكر الزمخشري في أنموذجه أن لن لنفي التأييد، قال الشيخ رحمه الله: وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يرى، وهو اعتقاد باطل، لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله ﷺ. واستدل على عدم اختصاصها بالتأييد بمجيء استقبال المنفي بها مُغَيًّا إلى غاية ينتهي بانتهائها، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَظْفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (175) وهو واضح “. (176)

(165) سورة الكهف، الآية: 60.

(166) سورة يوسف، الآية: 80.

(167) المفصل في صنعة الإعراب: 407.

(168) جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي (الرياض: مكتبة العبيكان، 1418هـ - 1998م)، 223/1-224.

(169) سورة الحج، الآية: 73.

(170) سورة الأنعام، الآية: 103.

(171) الكشاف: 504/2.

(172) ينظر رأي ابن عصفور في: الجنى الداني: 270.

(173) ينظر: المصدر السابق.

(174) أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعة: أبي هفان المهزومي البصري، وعلي بن حمزة البصري التميمي، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1421هـ - 2000م)، 87، 189. والبيت من شواهد: الجنى الداني: 270، ومغني اللبيب: 314/1، وشرح شواهد المغني: 686/2.

(175) سورة طه، الآية: 91.

(176) شرح التسهيل: 14/4.

ف (لَنْ) حرف نفي للمستقبل، وهذا النفي يكون بغاية وبغير غاية، يقول ابن مالك: ” وينصب المضارع أيضا بلن مستقبلاً، بحدٍّ وغير حد، خلافاً لمن خصها بالتأبيد “.(177)

ويقول ابن عقيل في شرح ذلك: ” (بحدٍّ وبغير حدٍّ) - فإذا قلت: لن أقوم، اقتضى ذلك نفي القيام نفيًا أعم من أن يكون محدودًا بوقت أو مؤبدًا؛ وهذا قول سيبويه والجمهور “.(178)

وما جاء المنفي بها إلى غاية ينتهي إليها، قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَافِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾، (179) ” فَإِنَّ نَفِي الْبَرَاكِ مُسْتَمِرٌّ إِلَى رَجُوعِ مُوسَى “، (180) وأما ما جاء المنفي بها إلى غير غاية، قوله تعالى: ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ﴾، (181) ” فَإِنَّ نَفِي خَلْقِ الذُّبَابِ مُسْتَمِرٌّ أَبَدًا، لِأَنَّ خَلْقَهُمُ الذُّبَابُ مُحَالٌ، وَانْتِفَاءُ الْمُحَالِ مُؤَبَّدٌ قَطْعًا، وَإِلَّا لَكَانَ مُمْكِنًا لَا مُحَالًا “.(182)

ويقول ابن هشام: ” ولا تفيد لن توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشفه، ولا تأبيده خلافاً له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في ﴿ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْشِيَا ﴾ (183) وكان ذكر الأبد في ﴿ وَلَنْ يَتِمَّنَّوْهُ أَبَدًا ﴾، (184) تكراراً، والأصل عدمه “.(185)

ومما يُبطل ما ذهب إليه الزمخشري من أن (لَنْ) لتأكيد النفي، وتأبيده:

ذكر الغاية بعد (لَنْ) في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَافِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾، (186) وذكر (أبدًا) معها في قوله

تعالى: ﴿ وَلَنْ يَتِمَّنَّوْهُ أَبَدًا ﴾، (187) وكذلك تقييد الفعل بعدها بزمان في قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْشِيَا ﴾. (188)

ولقد وافق الزمخشري على معنى التأبيد ابن عطية، حيث قال: ” وقوله عز وجل: ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ (189) نص من الله تعالى على منعه الرؤية في الدنيا، و (لَنْ) تنفي الفعل المستقبل ولو بقينا مع هذا النفي بمجرد لقضينا أنه لا يراه (موسى) أبداً ولا في الآخرة لكن ورد من جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة، فموسى عليه السلام أخرى برويته “.(190)

(177) المصدر السابق.

(178) المساعد: 66/3.

(179) سورة طه، الآية: 91.

(180) التصريح بمضمون التوضيح: 357/2.

(181) سورة الحج، الآية: 73.

(182) التصريح بمضمون التوضيح: 357/2.

(183) سورة مريم، الآية: 26.

(184) سورة البقرة، الآية: 95.

(185) مغني اللبيب: 313/1. وينظر: التصريح بمضمون التوضيح: 357/2، وهمع الهوامع: 287/2.

(186) سورة طه، الآية: 91.

(187) سورة البقرة، الآية: 95.

(188) سورة مريم، الآية: 26.

(189) سورة الأعراف، الآية: 143.

(190) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ - 2001م)، 450/2.

ووافقه على معنى التأكيد ابن الخباز حيث قال: ” وأما لن: فَلَتَوَكَّيْدُ النَّفْيِ تَقُولُ: لَا أَكْرِمُكَ، فَإِذَا أَرَدْتَ التَّوَكَّيْدَ قُلْتَ: لَنْ أَكْرِمَكَ، وفي التنزيل: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾ (١٩١) ﴿وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ (١٩٢) “. (١٩٣)

كما ذكر الرضي أيضاً أنها لتأكيد النفي، فقال: ” قوله: (ولن معناها نفي المستقبل)، هي تنفي المستقبل نفيًا مؤكدًا وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم “. (١٩٤)

وجاء في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾، (١٩٥) ما يدل على أن (لن) تقتضي تأييد النفي حيث قال: ” فكيف قيل: أرني أنظر إليك؟ قلت: معنى أرني نفسك، اجعلني متمكناً من رؤيتك بأن تتجلى لي فأنظر إليك وأراك. فإن قلت: فكيف قال: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾، (١٩٦) ولم يقل: (لن تنظر إلي)، لقوله: (أنظر إليك)؟ قلت: لما قال: (أرني) بمعنى: اجعلني متمكناً من الرؤية التي هي الإدراك، علم أن الطلبة هي الرؤية، لا النظر الذي لا إدراك معه، فقيل: (لن تراني)، ولم يقل: (لن تنظر إلي) “. (١٩٧)

فأراد أن ينفي الرؤية لحال الله سبحانه وتعالى، وهذا مردود عليه بكثير من آيات الذكر الحكيم، منها قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ لِّنَّاصِرَةٍ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾. (١٩٨)

وحديث رؤية المؤمنين لله سبحانه وتعالى ورد في الصحاح بطرق متعددة؛ منها ما رواه البخاري: ” حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ: عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً - يَعْنِي الْبَدْرَ - فَقَالَ: (إِنكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا). ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ (١٩٩) قَالَ إِسْمَاعِيلُ: افْعَلُوا لَا تَفُوتَكُمْ “. (٢٠٠)

فلا تقتضي (لن) تأييد النفي إذ لو كانت تفيد التأبيد لزم التناقض بذكر كلمة (اليوم) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ أَلْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾، (٢٠١) ولزم التكرار بذكر كلمة (أبدًا) في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتِمَّنَّوْهُ أَبَدًا﴾. (٢٠٢)

ونخلص مما تقدّم من الآيات القرآنية السابقة، والأحاديث الشريفة، وآراء النحاة حول (لن) أن الصحيح من هذه الآراء هو رأي سيبويه، ومن تبعه، وهو أن (لن) تنفي المستقبل من غير أن يشترط تأييد النفي أو توكيده.

(١٩١) سورة الأعراف، الآية: ١٤٣.

(١٩٢) سورة الحج، الآية: ٤٧.

(١٩٣) توجيه المص: ٣٥٨.

(١٩٤) شرح الكافية: ٣٨/٤.

(١٩٥) سورة الأعراف، الآية: ١٤٣.

(١٩٦) سورة الأعراف، الآية: ١٤٣.

(١٩٧) الكشاف: ٥٠٢/٢.

(١٩٨) سورة القيامة، الآية: ٢٢-٢٣.

(١٩٩) سورة ق، الآية: ٣٩.

(٢٠٠) صحيح البخاري: كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر، ح ٥٥٤، ٧٣. و ” حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: حَدَّثَنَا أَبُو غَمَرٍ حَفْصُ بْنُ مُيَسَّرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: أَنَّ أَنَسًا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (نَعَمْ، هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ، ضَوْءٌ لَيْسَ فِيهَا سَخَابٌ). قَالُوا: لَا، قَالَ: (وَهَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَا الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، ضَوْءٌ لَيْسَ فِيهَا سَخَابٌ). قَالُوا: لَا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَا اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَا أَحَدِهِمَا “. صحيح البخاري: كتاب: التفسير (سورة النساء)، باب: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظُنُّ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، ح ٤٥٨١، ٥١٢.

(٢٠١) سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٢٠٢) سورة البقرة، الآية: ٩٥. ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٣٥٧/٢.

إفادة (لن) الدعاء:

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ الفعل المنفي بـ (لن) لا يخرج عن كونه خبراً كحالهِ بعد سائر حروف النفي غير (لا).⁽²⁰³⁾

فلا يكون الفعل معها دعاء خلافاً للفراء، الذي أجاز أن تكون (لن) للدعاء في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾،⁽²⁰⁴⁾ فقال: ” وفي قراءة عبد الله (فَلَا تَجْعَلْنِي ظَهِيراً) فقد تكون (لَنْ أَكُونَ) عَلَى هَذَا الْمَعْنَى دُعَاءٌ مِنْ مُوسَى: اللَّهُمَّ لَنْ أَكُونَ لَهُمْ ظَهِيراً فَيَكُونُ دُعَاءٌ “.⁽²⁰⁵⁾

وخلافاً لقوم حكاه ابن السراج،⁽²⁰⁶⁾ ووافقه على ذلك ابن عصفور،⁽²⁰⁷⁾ وابن هشام،⁽²⁰⁸⁾ والسيوطي،⁽²⁰⁹⁾ واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾،⁽²¹⁰⁾ بمعنى: (فاجعني لا أكون)، ويقول الأعشى:⁽²¹¹⁾

لَنْ تَرَالُوا كَذَلِكَ ثُمَّ لَا زِلْ
تَ لَهُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

يقول ابن السراج: ” وقال: قوم يجوزُ الدعاء بِلَنْ، مثل قوله: ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾.⁽²¹²⁾ وقال الشاعر:⁽²¹³⁾

لَنْ تَرَالُوا كَذَلِكَ ثُمَّ لَا زِلْ
تَ لَهُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

والدعاء (بِلَنْ) غير معروف، إنما الأصل ما ذكرنا، أن يجيء على لفظ الأمر والنهي، ولكنه قد تجيء أخبار يقصدُ بها الدعاء، إذا دلت الحال على ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: (اللهم افعل بنا) لم يحسن أن تأتي إلا بلفظ الأمر “.⁽²¹⁴⁾

وذكر ابن هشام في (معني اللبيب): أن (لن) تأتي للدلالة على الدعاء، كما كانت (لا) كذلك، موافقاً بذلك ابن عصفور، ومستدلاً ببيت الأعشى السابق.⁽²¹⁵⁾

ولكنه خالفهم في (أوضح المسالك) حيث قال: ” ولا تَفْعُ دُعَائِيَّةٌ، خلافاً لابن السَّراج “.⁽²¹⁶⁾

(203) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 14/4، وجمع الهوامع: 288/2.

(204) سورة القصص، الآية: 17.

(205) معاني القرآن: 304/2.

(206) ينظر: الأصول في النحو: 171/2.

(207) نُسِبَ إلى ابن عصفور في: ارتشاف الضرب: 1644/4، ومعني اللبيب: 313/1، والمساعد: 67/3، وشرح الأشموني: 179/3، والتصريح

بمضمون التوضيح: 358/2، وجمع الهوامع: 288/2.

(208) ينظر: معني اللبيب: 313/1.

(209) ينظر: جمع الهوامع: 288/2.

(210) سورة القصص، الآية: 17.

(211) ميمون بن قيس، شرح ديوان الأعشى الكبير، قَدَّمْ لَهُ وَوَضَعَ هَوَامِشَهُ وَفَهَارِسَهُ: د. حنا نصر الحنّي (بيروت: دار الكتاب العربي، 1424هـ -

2004م)، 305، وروايته في الديوان: (لا زِلْتُ لَهُمْ). والبيت من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: 15/4، وارتشاف الضرب: 1644/4،

ومعني اللبيب: 313/1، وشرح الأشموني: 179/3، والتصريح بمضمون التوضيح: 358/2، وجمع الهوامع: 354/1، 288/2، وشرح شواهد

المعني: 684/2.

(212) سورة القصص، الآية: 17.

(213) سبق تخريجه: ٢٩.

(214) الأصول في النحو: 171/2.

(215) ينظر: معني اللبيب: 313/1.

(216) أوضح المسالك: 136/4.

كما نفى هذا المعنى في (شرح قطر الندى) مبيّناً معنى (لن) في الآية، فقال: ” ولا تقع (لن) للدعاء خلافاً لابن السّراج، ولا حُجّة له فيما استدل به من قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾،⁽²¹⁷⁾ مُدْعِياً أَنْ معناه فاجعني لا أكون؛ لإمكان حَمَلها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدةً منه لله سبحانه وتعالى ألا يظهر مُجْراً جزاءً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه“.⁽²¹⁸⁾

وقال ابن عقيل في استشهدهم بالآية الكريمة: ” وَرُدَّ بَأْن فاعل الفعل في الدعاء إنما يكون مخاطباً أو غائباً لا متكلماً“.⁽²¹⁹⁾ ويردّه قوله: (ثُمَّ لَا زِلْتُ لَكُمْ)“.⁽²²⁰⁾

واختار السيوطي ما ذهب إليه ابن عصفور معللاً ذلك بقوله: ” لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أَنَّ المعطوف عليه دعاء لا خبر“.⁽²²¹⁾

ولا يجوز أن يكون الفعل المنفي بـ (لن) إلا خبراً، كما أجمع على ذلك النحاة.

كما تأتي لتلقي القسم بها نادراً كقول أبي طالب:⁽²²²⁾

وَاللّٰهِ، لَنْ يَصِلُوْا إِلَيْكَ؛ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي التَّرَابِ، دَفِينًا

عمل: (لن):

هي حرف ناصب للفعل المضارع بنفسها، وهذا مذهب سيبويه،⁽²²³⁾ وجمهور النحاة.⁽²²⁴⁾ يقول سيبويه في (باب الأفعال المضارعة): ” اعلم أَنَّ هذه الأفعال لها حروفٌ تعمل فيها فتَنْصِبُها ... وهي أَنَّ ... وَكَيْ ... وَلَنْ“.⁽²²⁵⁾

وهي تنصب الفعل المضارع كما أَنَّ (لا) تنصب الاسم، نحو: لَنْ أُضْرِبَ، وَلَنْ أَقُومَ، ولا يجوز إضمارها.⁽²²⁶⁾

قال ابن السراج: ” ما انتصب بحرف ظاهر لا يجوز إضماره، وذلك ما انتصب، بلن، وكى“.⁽²²⁷⁾

وقد بيّن العكبري علّة عمل (لن) بقوله: ” وأما (لن) فتعمل لاختصاصها. وتنصب لشبهها بأن من وجهين: أحدهما: أَنَّها تَخْلُصُ الفعل للاستقبال كما تَخْلُصُه أَنْ. والثاني: أَنَّها نقيضتها فتلك تثبته وهذه تنفي ما تثبته تلك. و(لن) جواب سيفعل أو سوف تفعل، وجواب أريد أن تفعل. فإنه يقول: لن أفعل“.⁽²²⁸⁾

(217) سورة القصص، الآية: 17.

(218) أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: محمد محيي الدين عبد الحميد (صيدا: المكتبة العصرية، 1421هـ - 2000م)، 66.

(219) المساعد: 67/3.

(220) شرح الأشموني: 180/3.

(221) همع الهوامع: 288/2.

(222) سبق تخريجه: ٢٦.

(223) ينظر: الكتاب: 407/1.

(224) ينظر: المقتضب: 6/2، والأصول في النحو: 147/2، ومعاني الحروف: 99، وأسرار العربية: 288، وشرح المفصل لابن يعيش: 241/7، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 131/1، 141/2، وشرح التسهيل لابن مالك: 14/4، ووصف المبانى: 355، وارتشاف الضرب: 1643/4، والجنى الداني: 270، ومغني اللبيب: 312/1، وشرح الأشموني: 179/3، وهمع الهوامع: 286/2.

(225) الكتاب: 407/1.

(226) ينظر: الأصول في النحو: 147/2، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 131/1، 141/2.

(227) الأصول في النحو: 147/2.

ونصبت أيضاً لشبهها بـ (أن) من حيث اللفظ، كونها على حرفين أولهما مفتوح، وثانيهما نون ساكنة.
(229)

أحكام: (لن):

ومن أحكامها ما يلي:

- أنها لا تتصل بالقسم، يقول المبرد: "ولا تتصل بالقسم كما لم يتصل به (سيفعل)" (230).
- جواز تقديم معمول معمولها عليها، ذهب النحاة (231) إلى جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: زيداً لن أضرب. وخالفهم في ذلك علي بن سليمان الأخفش الصغير، (232) فمنع تقديم معمول معمول مطلقاً، وعلل ذلك: "لأن النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي" (233).
- وقال أبو حيان: "إلا أن يكون تمييزاً فلا يجوز تقديمه على مذهب سيبويه والجمهور، لا تقول: عرقاً لن يتصبب زيد" (234).
- الفصل بين (لن) ومعمولها، ذهب جمهور النحويين (235) إلى عدم جواز الفصل بين (لن) ومعمولها اختياريًا، إلا أنه جاء الفصل بـ (ما) المصدرية الظرفية في ضرورة الشعر، ومن ذلك قول الشاعر: (236)

لَنْ مَا رَأَيْتَ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعُ الْقِتَالَ وَأَشْهَدُ الْهَيْجَاءَ

يقول أبو حيان: "وأجاز الكسائي، والفراء الفصل بينهما بالقسم نحو: لن والله أكرم زيداً، وزاد الكسائي أنه أجاز الفصل بينهما بمعمول نحو: لن زيداً أكرم، وزاد الفراء الفصل بأظن نحو: لن أظن أوزرك، وبالشرط فتنصب، أو تجزم جواباً للشرط نحو: لن إن تزرني أوزرك وأزرك، فتلغى لن" (237).

(228) اللباب في علل البناء والإعراب: 32/2. وينظر: معاني الحروف: 99، وأسرار العربية: 288، وجواهر الأدب: 259، وشرح المفصل لابن يعيش: 242/7، وشرح التسهيل لابن مالك: 14/4.

(229) ينظر: معاني الحروف: 99، وجواهر الأدب: 259، وشرح التسهيل لابن مالك: 14/4.

(230) المقتضب: 6/2.

(231) ينظر: الكتاب: 407/1، والمقتضب: 8/2، والأصول في النحو: 147/2، واللباب في علل البناء والإعراب: 33/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 242/7، 17/8، وشرح التسهيل لابن مالك: 15-14/4، وشرح الرضي على الكافية: 39/4، ووصف المباني: 355-356، وارتشاف الضرب: 1645/4، والجنى الداني: 271، ومغني اللبيب: 313/1، وشرح الأشموني: 179/3، وجمع الهوامع: 288/2.

(232) ينظر رأي الأخفش الصغير في: ارتشاف الضرب: 1645/4، ومغني اللبيب: 313/1، والمساعد: 68/3، وشرح الأشموني: 179/3، وجمع الهوامع: 288/2.

(233) جمع الهوامع: 288/2.

(234) ارتشاف الضرب: 1645/4.

(235) ينظر: المقرب: 262/1، وارتشاف الضرب: 1644/4، وشرح الأشموني: 189/3، وجمع الهوامع: 288/2.

(236) البيت لإبراهيم بن هرمة القرشي في: شرح شواهد المغني: 682-683/2. وبلا نسبة في: المقرب: 262/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 22/4، وارتشاف الضرب: 1644/4، وشرح الأشموني: 189/3.

أدغ: أترك. الهيجاء: الحرب. ينظر: لسان العرب: 461/2.

(237) ارتشاف الضرب: 1644/4. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 22/4، وجمع الهوامع: 288/2.

ثم قال: " وَأَصْحَابُ الْفَرَاءِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ (لَنْ)، والمنصوب اختياراً " (238) وعَلَّ السيوطي ذلك بقوله: " لِأَنَّ (لَنْ) وأخواتها من الحروف النَّاصِبَةِ للأفعال بمنزلة إِنَّ وأخواتها من الحروف النَّاصِبَةِ للأسماء، فكما لا يجوز الفصلُ بينِ إِنَّ واسمها لا يجوز بين لَنْ وأخواتها والفعل، بل الفصلُ بين عوامل الأفعال والأفعال أقْبَحُ منه بين عوامل الأسماء والأسماء، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء " (239).

- ذكر بعض النحويين أنَّ من العرب من يجزم بـ (لَنْ)، تشبيهاً لها بـ (لَمْ)، (240) قال كُثَيْرٌ عَزَّة: (241)

أَيَادِي سَبَا، يَا عَزَّ، مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ

ووضَّح المالقي سبب الجزم بـ (لَنْ) قائلاً: " لأنها للنفي مثلها وأنَّ النونُ أختُ الميم في اللغة " (242)

ولكن قد يُردَّ على ذلك بأنَّ الشاعر هنا اجتزأ بالفتحة عن الألف للضرورة. (243) وفي هذا يقول المالقي: " وأظهر من هذا عندي أن يكون الأصل: (يَحْلِي) بإثبات الألف والنصب مقدَّر في الواو المنقلبة الألف عنها، ثم حُذِفَتْ واجْتَزِئَتْ بالفتحة التي فيها قبلها في الدلالة عليها " (244)

وعلى هذا فالجزم بـ (لَنْ) لغة محكية عن العرب، وهي لغة ضعيفة، لا يمكن أن يُقاس عليها.

وأمثلة (لَنْ) من الأحاديث الواردة ما يلي:

وردت (لَنْ) في الجزأين الأول والثاني من (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) في ثلاثة مواضع، وكانت عاملة، وأفادت معنى نفي المستقبل في جميع الأحاديث.

1. حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ مَعْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَفَارِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا

(238) ارتشاف الضرب: 1645/4.

(239) همع الهوامع: 288/2.

(240) ينظر: رصف المباني: 357، والجني الداني: 272، ومغني اللبيب: 314/1، وشرح الأشموني: 180/3، وحاشية الصبان: 408/3.

(241) كُثَيْرٌ بن عبد الرحمن بن الأسود، ديوان كُثَيْرِ عَزَّة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس (بيروت: دار الثقافة، 1391هـ - 1971م): 328،

وروايته في الديوان: (قَلَمْ يَحْلُ). والبيت من شواهد: رصف المباني: 357، والجني الداني: 272، ومغني اللبيب: 314/1، وشرح الأشموني:

180/3، وشرح شواهد المغني: 687/2، وحاشية الصبان: 408/3. أي: مبدد النفس والخواطر. لم يحل: لم يرق، ولم تجده العينان

حلوا. ينظر: لسان العرب: 115/1.

(242) رصف المباني: 357.

(243) ينظر: المصدر السابق: 357، ومغني اللبيب: 314/1.

(244) رصف المباني: 357.

غَلَبَهُ، فَسَدِدُوا وَقَارِبُوا، وَأَنْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ (245) وَالرَّوْحَةِ (246) وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ (247).
(248)

الشاهد فيه قوله: (لَنْ يُشَادَّ). (لَنْ) حرف نفي ونصب واستقبال، وهي تنصب الفعل المضارع بنفسها، يُشَادَّ: فعل مضارع منصوب بـ (لَنْ) وعلامة نصبه الفتحة. يقول ابن حجر: ”والدين منصوب على المفعولية وكذا في روايتنا أيضاً، وأضمر الفاعل للعلم به، وحكى صاحب المطالع: (249) أن أكثر الروايات برفع الدين على أن يشاد مبني لما لم يسم فاعله. وعارضه النووي بأن أكثر الروايات بالنصب“. (250)

قال ابن حجر: ”والمشادة بالتشديد: المغالبة، يقال: شاده يشاده مشادة، إذا قاواه، والمعنى لا يتعمق أحد في الأعمال الدينية ويترك الرفق إلا عجز وانقطع فيغلب. قال ابن المنير: (251) في هذا الحديث علم من أعلام النبوة، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل منتطع في الدين ينقطع، وليس المراد منع طلب الأكمل في العبادة فإنه من الأمور المحموده، بل منع الإفراط المؤدي إلى الملل، أو المبالغة في التطوع المفضي إلى ترك الأفضل، أو إخراج الفرض عن وقته كمن بات يصلي الليل كله ويغالب النوم إلى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة“. (252)

وقد أفادت (لَنْ) في هذا الحديث نفي المستقبل، كما أنه لم يتقدم معمول معمولها عليها.

2. حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ: عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِيْ أَمْرَاتِكَ). (253)

(245) الغدوة: السير أول النهار. ينظر: لسان العرب: مادة (غ د ا)، 135/15.

(246) الروحة: السير بعد الزوال. ينظر: لسان العرب: مادة (ر و ح)، 545/2.

(247) الدلجة: السير آخر الليل. ينظر: لسان العرب: مادة (د ل ج)، 313/2.

(248) أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، وعليه تعليقات مهمة للشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وللشيخ: عبد الرحمن بن ناصر البراك، اعتنى به: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي (الرياض: دار طيبة، 1426 هـ - 2005 م): كتاب: الإيمان، باب: الدين يسر، وقول النبي ﷺ: (أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة)، ح 39، 173/1.

(249) هو أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن باديس بن القائد الحمزي، المعروف بابن قُرُقُول. كان فقيهاً، مناظراً متفناً، عارفاً بالحديث ورجاله. سمع من جده لأمه أبي القاسم بن ورد، ومن أبي الحسن بن نافع، وروى عنهما، وعن أبي الحسن بن اللواز، وأبي العباس بن العريف، وأبي عبد الله بن الحاج. حمل عن أبي إسحاق الخفاجي ديوانه. روى عنه: يوسف بن محمد بن الشيخ، وعبد العزيز بن علي السَّمَّاتِي. له كتاب: (المطالع على الصحيح). توفي سنة: (569 هـ). ينظر: وفيات الأعيان: 40/1، وشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط 11، حققه وخزج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأنزوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، وأكرم اليوشي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417 هـ - 1996 م): 520/20-521، وأبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، اعتنى به: د. عبد الحميد هندواي (صيدا: المكتبة العصرية، 1426 هـ - 2005 م): 478/8، وشذرات الذهب: 231/4.

(250) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: 175/1.

(251) هو أحمد بن محمد بن منصور القاضي، ناصر الدين ابن المنير الجذامي الإسكندراني، من علماء الإسكندرية وأدائها. ولي قضاءها وخطابتها مرتين. سمع الحديث من ابن رواج وغيره. برع في الفقه والأصول والنظر والعربية والبلاغة. من مصنفاته: (تفسير القرآن)، و (ديوان خطب)، و (تفسير حديث الإسراء) على طريقة المتكلمين. توفي سنة: (683 هـ). ينظر: محمد شاكر الكتبي، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: د. إحسان عباس (بيروت: دار صادر)، 149/1-150، وإبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون البعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمد أبو النور (القاهرة: دار التراث)، 243/1-246، وشذرات الذهب: 381/5، والأعلام: 220/1.

(252) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: 175/1.

(253) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: كتاب: الإيمان، باب: ما جاء إن الأعمال بالنية والجسنة ولكل امرئ ما نوى، ح 56، 245/1.

الشاهد فيه قوله: (لَنْ تُنْفِقَ). (لَنْ) حرف نفي ونصب واستقبال، (تُنْفِقَ) منصوب بها. وأفادت في هذا الحديث نفي المستقبل أيضاً. ولا تفيد تأكيد النفي، ولا تأبيده خلافاً للزمخشري، إذ لو كانت تفيد التأبيد لزم التناقض بذكر كلمة (اليوم) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾،⁽²⁵⁴⁾ ولزم التكرار بذكر كلمة (أبداً) في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْتَمُوهُ أَبَدًا﴾.⁽²⁵⁵⁾

3. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ خَطِيبًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ، وَاللَّهُ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ).⁽²⁵⁶⁾

الشاهد فيه قوله: (لَنْ تَزَالَ). (لَنْ) حرف نصب ونفي واستقبال، (تزال) منصوب بها. وأفادت في هذا الحديث نفي المستقبل أيضاً.

يقول العيني: "قوله: (حتى) غاية لقوله: لن تزال، فإن قلت: حكم ما بعد الغاية مخالف لما قبلها، فيلزم منه أن يوم القيامة لا تكون هذه الأمة على الحق، وهو باطل. قلت: المراد من قوله: (على أمر الله) هو التكليف، ويوم القيامة ليس زمان التكليف، والأحسن أن يقال: ليس المقصود منه معنى الغاية، بل هو مذكور لتأكيد التأبيد، نحو قوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ السَّمُوتُ وَالْأَرْضُ﴾،⁽²⁵⁷⁾ ويقال: حتى، للغاية على أصله، ولكنه غاية لقوله: لا يضرهم، لأنه أقرب".⁽²⁵⁸⁾

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- التعرف على معاني هذه الحروف - (كأن) حرف التشبيه، و(لكن) حرف الاستدراك، و(إن)، و(لن) حرفي النصب، و(إذ ما) حرف الشرط، و(لما) حرف الجزم، و(ألا، وهلا، ولولا، ولوما) حروف التحضيض، و(أما) حرفي التنبيه والاستفتاح، و(إما) حرف العطف، و(بلى، وكلاً) حرفي الجواب - في الحديث الشريف، والوقوف على اختلاف النحاة في تركيب هذه الحروف وبساطتها.
- أن الأصل في الحروف عدم التركيب، فالتركيب فرع عن البساطة، وإنما يتعين إن دلّ عليه دليل ظاهر قاطع.
- أن للتركيب فوائد، منها: إفادة حكم جديد، وإفادة معنى جديد، والاختصار، كما أن من دواعيه: كثرة الاستعمال، وطلب التخفيف.

(254) سورة مريم، الآية: 26.

(255) سورة البقرة، الآية: 95.

(256) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: كتاب: العلم، باب: من يُرد الله به خيراً يُفَقِّهْهُ في الدين، ح 71، 289/1.

(257) سورة هود، الآية: 107.

(258) بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه وصحّحه: عبد الله محمود محمد عمر (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ - 2001م)، 76/2. وينظر: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط 7 (بולاق: المطبعة الكبرى الأميرية، 1323هـ): 171/1.

- الراجح - أنّ (لن) حرف بسيط، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة، وغير مركب من (لا) النافية، و (أن) الناصبة، كما ذكر الخليل. وذلك للأوجه المتعددة التي ذكرها النحاة لتضعيف القول بتركيبها. فقد ردّ سيبويه ما ذهب إليه الخليل، وبيّن أنّ (لن) لو كانت مركبة من (لا أن) لما جاز أن يتقدّم معمول معمولها عليها، في نحو: زيدًا لن أضرب، وجواز ذلك دليل على عدم التركيب.
- الراجح - أنّ (لن) تنفي المستقبل من غير أن يشترط تأييد النفي أو توكيده، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة، خلافًا للزمخشري الذي ذكر في جلّ كتبه أنّها تُفيد تأييد النفي، وتأكيد.
- وردت (لن) في الجزأين الأول والثاني من (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) في ثلاثة مواضع، وكانت عاملة، وأفادت معنى نفي المستقبل في جميع الأحاديث.

التوصيات:

- ضرورة الإفادة من شواهد الحديث الشريف في الدراسات النحوية، فهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد القرآن الكريم. واختلاف النحاة في الاحتجاج بالأحاديث الشريفة؛ لأنها رويت بالمعنى، ليس معناه أنّ جميعها قد روي بالمعنى، وإنّما روي معظمها باللفظ كما في كتب الصحاح الستة.
- دراسة هذه الحروف المركبة في بقية الأجزاء الأخرى من كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) الذي يقع في سبعة عشر مجلدًا، للتعرف على معانيها الأخرى التي لم ترد في الجزأين الأول والثاني، ولمعرفة ما كثر استخدامه منها في الحديث الشريف، وأثر تركيب هذه الحروف في المعنى والحكم، فقد أدت معاني لم تكن لتؤديها وهي مفردة، ك (كأنّ)، وإذّ ما، ولمّا، وألّا، وهلاّ، ولولا، ولوما)، وتغيّرت أحكامها السابقة بعد التركيب أيضًا، فالحروف إذا رُكِبَ بعضها مع بعض تغيّرت أحكامها ومعانيها، كما مرّ في البحث.
- دراسة التركيب في حروف المعاني الأخرى فهذا البحث قد تناول حروف المعاني المحضة فقط - وهي التي لا تشارك شيئًا من القسمين الآخرين أي الأسماء والأفعال - من حيث تركيبها وأثره في المعنى، ومعانيها، وأحكامها النحوية.
- دراسة حروف المعاني حسب تقسيمات النحاة لها؛ ليسهل درسها، وحصرها، وتطبيقها على القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية، فقد قسّم النحويون الحروف تقسيمات عدّة أشرنا إليها سابقًا. وقد اعتنى المفسرون وشُراح الحديث بحروف المعاني من حيث ذكر معانيها، واستعمالاتها النحوية، وما تؤديه من أسرار ولطائف.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل ما قدمت من جهد خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ﷺ.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإربلي، علاء الدين بن علي (1412هـ - 1991م) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (معجم للحروف العربية)، صنعة: د. إميل بديع يعقوب، بيروت: دار النفائس.
- — (1421هـ - 2000م) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (1421هـ - 2001م) تهذيب اللغة، إشراف: محمد عوض مرعب، علّق عليها: عمر سلامي، وعبد الكريم حامد، تقديم: أ. فاطمة محمد أصلان، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- إسماعيل باشا البغدادي، محمد أمين بن الأمير سليم الباباني، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالنقيا، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (1419هـ - 1998م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن محمد، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس (1424هـ - 2004م) شرح ديوان الأعشى الكبير، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. حنا نصر الحثي، بيروت: دار الكتاب العربي.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي (1415هـ - 1995م) أسرار العربية، تحقيق: د. فخر صالح قداره، بيروت: دار الجيل.
- — (1424هـ - 2003م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه)، اعتنى به: حسان عبد المنان، الأردن - السعودية: بيت الأفكار الدولية.
- ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (1404هـ - 1984م) شرح اللمع، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت: السلسلة التراثية.
- البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، بيروت: دار الطليعة.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (1418هـ - 1998م) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. محمد نبيل طريفي، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن تَغْرِي بَرْدِي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي (1413هـ - 1992م) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدّم له وعلّق عليه: محمد حسين شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (1422هـ-2002م) فقه اللغة وسر العربية، تحقيق ومراجعة: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الثمانيني، عمر بن ثابت (1422هـ - 2002م) الفوائد والقواعد، دراسة وتحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (1982م) المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية: دار الرشيد - وزارة الثقافة والإعلام.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1405هـ - 1985م) سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هندأوي، دمشق: دار القلم.
- — (1405هـ - 1985م) اللمع في العربية، ط 2، تحقيق: حامد المؤمن، بيروت: عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية.
- — الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ومعه كتاب الفهارس المفصلة لخصائص ابن جني (1418هـ - 1997م) صنعه: د. عبد الفتاح السيد سليم، القاهرة: معهد المخطوطات العربية.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (1426هـ - 2005م) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، وعليه تعليقات مهمة للعلامة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، والعلامة الشيخ: عبد الرحمن بن ناصر البراك، اعتنى به: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، طبعة جديدة مصححة ومقابلة على طبعة بولاق الميرية، الرياض: دار طيبة.
- حسن عباس (1974م) النحو الوافي، مصر: دار المعارف.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (1418هـ - 1998م) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (1404هـ - 1984م) كشف المشكل في النحو، تحقيق: د. هادي عطية مطر، بغداد: مطبعة الإرشاد.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين (1423هـ - 2002م) توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، القاهرة: دار السلام.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (1392هـ - 1972م) المرتجل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق.

- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (1417هـ - 1997م) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، اعتنى بها مكتب التحقيق، أعد فهارسها: رياض عبد الله عبد الهادي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي (1421هـ - 2001م) العين، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (1987م) جمهرة اللغة، حققه وقدم له: د. رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (1417هـ - 1996م) سير أعلام النبلاء، ط 11، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، وأكرم البوشي، وكامل الخراط، وعلي أبو زيد، ومأمون الصاغري، وحسين الأسد، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الرازي، محمد بن أبو بكر بن عبد القادر (1988م) مختار الصحاح، إخراج: دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، بيروت: مكتبة لبنان.
- الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، من عمل: يوسف حسن عمر، بيروت: منشورات جامعة بنغازي - مطابع الشروق.
- الرُّماني، أبو الحسن علي بن عيسى النحوي (1984م) رسالتان في اللغة (منازل الحروف - الحدود)، حققهما وعلق عليهما وقدم لهما: إبراهيم السامرائي، عمان: دار الفكر.
- — (1426هـ - 2005م) معاني الحروف، حققه وخرّج حديثه وعلق عليه: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، صيدا: المكتبة العصرية.
- ذو الرُّمّة، غيلان بن عقبة بن مسعود (1419هـ - 1998م) ديوان ذي الرُّمّة، شرحه وضبط نصوصه وقدم له: د. عمر فاروق الطّباع، بيروت: دار الأرقم.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (1408هـ - 1988م) معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1404هـ - 1984م) حروف المعاني، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة - إربد: دار الأمل.
- — (1404هـ - 1984م) الجمال في النحو، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، ساعدت جامعة اليرموك في دعم تحقيقه، بيروت: مؤسسة الرسالة - إربد: دار الأمل.
- — (1412هـ - 1992م) اللامات، ط 2، تحقيق: د. مازن المبارك، بيروت: دار صادر.
- — (1416هـ - 1996م) الإيضاح في علل النحو، ط 6، تحقيق: د. مازن المبارك، بيروت: دار النفائس.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي (2002م) الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، ط 15، بيروت: دار العلم للملايين.

- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (1393هـ) المفصل في صنعة الإعراب، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل: للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، قدّم له وبوبه: د. علي بو ملح، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- — (1418هـ - 1998م) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، الرياض: مكتبة العبيكان.
- — أساس البلاغة، تحقيق: أ. عبد الرحيم محمود، بيروت: دار المعرفة.
- — شرح الأنموذج في النحو، بشرح الأردبيلي: جمال الدين محمد بن عبد الغني، حقّقه وعلّق عليه: د. حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة: مكتبة الآداب.
- زهير ابن أبي سلمي ربيعة المزني، ديوان زهير ابن أبي سلمي، بيروت: دار صادر.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (1420هـ - 1999م) الأصول في النحو، ط 4، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الأندلسي (1984م) نتائج الفكر في النحو، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، القاهرة: دار الاعتصام.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1316هـ - 1916م) الكتاب، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية بولاق.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1421هـ - 2000م) المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المَرْزُبَان، شرح كتاب سيبويه، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، و د. محمود فهمي حجازي، و د. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1399هـ - 1979م) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط 2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر.
- — (1417هـ - 1996م) طبقات الحفاظ، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية.
- — (1418هـ - 1998م) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.
- — (1426هـ - 2006م) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، صيدا: المكتبة العصرية.
- — شرح شواهد المغني، ذيل بتصحيحات وتعليقات: العلامة الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي، بيروت: دار مكتبة الحياة.

- الصبان، محمد بن علي الشافعي (1417هـ - 1997م) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرج شواهد: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق، تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، تحقيق: د. يحيى مراد، القاهرة: دار الحديث.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الشريف الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني (1424هـ - 2003م) التعريفات، ط 2، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشريف الكوفي، عمر بن إبراهيم (1423هـ - 2002م) البيان في شرح اللمع لابن جني، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حموية، عمان: دار عمّار.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (1421هـ - 2001م) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق: أ. د. عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب.
- أبو طالب عبد مَنَاف بن عبد المطلب بن هاشم (1421هـ - 2000م) ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعة: أبي هفان المهزومي البصري، وعلي بن حمزة البصري التميمي، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي (1392هـ - 1972م) المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري.
- — (1419هـ - 1999م) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بيروت: عالم الكتب.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ - 2001م) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني المصري (1415هـ - 1995م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية.
- — (1422هـ - 2001م) المساعد على تسهيل الفوائد، ط 2، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
- العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء (1994م) المتبع في شرح اللمع، دراسة وتحقيق: د. عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

- — (1422هـ - 2001م) اللباب في علل البناء والإعراب، ط 2، تحقيق: غازي مختار طليمات، و د. عبد الإله نبهان، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر.
- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (1421هـ - 2001م) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه وصحّحه: عبد الله محمود محمد عمر، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي (1414هـ - 1993م) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حقّقه وضبط نصوصه وقدم له: د. عمر فاروق الطباع، بيروت: مكتبة المعارف.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1410هـ - 1990م) التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، القاهرة: مطبعة الأمانة.
- — (1416هـ - 1996م) الإيضاح، ط 2، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، بيروت: عالم الكتب.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1422هـ - 2001م، 2002م) معاني القرآن، ط 2، 3، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، و أ. محمد علي النجار، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: أ. علي النجدي ناصف، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية.
- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمد أبو النور، القاهرة: دار التراث.
- الفيروزآبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، اعتنى به ورتبه وفصله: حسان عبد المنان، الرياض - عمان: بيت الأفكار الدولية.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية.
- القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب (1323هـ) من إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط 7، بولاق: المطبعة الكبرى الأميرية.
- ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلي (1405هـ - 1985م) شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة: د. علي موسى الشوملي، الرياض: مكتبة الخريجي.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (1426هـ - 2005م) اختصار القول في الوقف على (كلا) و (بلى) و (نعم)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، طنطا: دار الصحابة للتراث.
- الكتبي، محمد شاكر، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دار صادر.

- كُنْثَر عَزَّة، كُنْثَر بن عبد الرحمن بن الأسود (1391هـ - 1971م) ديوان كُنْثَر عَزَّة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة.
- ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل الدمشقي (1426هـ - 2005م) البداية والنهاية، اعتنى به: د. عبد الحميد هندراوي، صيدا: المكتبة العصرية.
- ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان (1422هـ - 2002م) أسرار النحو، ط 2، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر.
- المالقي، أحمد بن عبد النور (1423هـ - 2002م) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط 3، تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الأندلسي (1387هـ - 1967م) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي.
- — (1402هـ - 1982م) شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: دار المأمون للتراث - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- — (1410هـ - 1990م) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، جيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
- المرادي، الحسن بن قاسم (1413هـ - 1992م) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، و أ. محمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية.
- المطيري، رزنة هزاع غلاب (1431هـ - 2010م) (لولا) في القرآن الكريم: دلالاتها واستعمالاتها النحوية، رسالة ماجستير، كلية الآداب للبنات - جامعة الدمام.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري (1424هـ - 2003م) لسان العرب، حققه وعلّق عليه ووضع حواشيه: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية.
- المؤيد، فائزة عمر (1422هـ) حروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها.
- ابن النحاس، بهاء الدين محمد بن إبراهيم الشافعي (1424هـ - 2004م) التعليقة على المقرب، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، عمان: وزارة الثقافة.
- الهروي، علي بن محمد النحوي (1413هـ - 1993م) الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري المصري (1416هـ-1995م) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية.
- (1417هـ - 1996م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية.
- (1421هـ - 2000م) شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية.
- (1424هـ - 2003م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية.
- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (1420هـ - 1999م) علل النحو، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي، شرح المفصل، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، القاهرة: المكتبة التوفيقية.